مجلة الجامعة الإسلامية

للغة العربية وآدابها

مجلة علمية دورية محكمة

العدد : ٧ | الجزء : ١ | يناير - مارس ٢٠٢٣ م

ما نَصَّ السيرافيُّ على خَطَئِهِ وغَلَطِهِ عند الشعراء في شرحه كتاب سيبويه

(دراسة وصفية تحليلية)

Alserafi`s Statement on the Mistakes of Poets in Sharh Kitab Sibawaih
Analytical Descriptive Study

د. عبدالله بن عثمان اليوسف

أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية بجامعة الحدود الشمالية

البريد الإلكتروني: alyousif67@gmail.com

المستخلص

حرص اللغويون والنحويون على تبيين ما يقع فيه الشعراء من أخطاء، سواء في المعاني أو في الألفاظ، وهذا البحث يهدف إلى كشف ما صرّح به أبو سعيد السيرافي في كتابه (شرح كتاب سيبويه) في هذا الموضوع، فهل أجمع اللغويون على هذه التخطئة أو تلك؟ أم كانت لهم مذاهب مختلفة؟ وما أهمية الضرورة الشعرية عند بعض النحويين في الرد على المخطّئين؟

وقد بدأ البحث بمقدمة، وتمهيد أُبرزت فيه – بوجه عام – بعض نصوص العلماء في تخطئة الشعراء، ثم جُمعت في مباحثه المسائل التي خطّأ فيها علماءُ اللغة والنحو الشعراءَ في (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي، ونوقشت مذاهبهم فيها، وأخيرًا خُتم البحث بأهم النتائج، وقام البحث في كل ذلك على المنهج الوصفي التحليلي.

الكلمات المفتاحية: خطأ – السيرافي – الشاعر – الضرورة الشعرية.

Abstract

Linguists and grammarians were keen to clarify the mistakes that poets make, whether in meanings or in pronunciations, and this research aims to reveal what Abu Saeed Al-Sirafi stated in his book (Sharh kitab sibawaih) on this subject, and whether linguists unanimously agreed on this or that mistake or did they have different sects? What is the role of poetic necessity in responding to the wrongdoers?

I started the research with an introduction and a preface in which I highlighted - in general - some of the texts of scholars in the mistakes of poets, then collected in its discussion the issues in which the poets linguists made mistakes in (Sharh kitab sibawaih) author by Al - Serafi, and discussed the grammarians' doctrines in them, and finally concluded the research with the most important results that reached to it, using the method of description and comparison, in all that.

Keywords: mistake - Alserafi - poet - poetic necessity.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعه بإحسانٍ إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

فالشِّعر أحد أعمدة تعليم اللغة، والاستشهاد لقواعدها، وهو حجة فيما أشكل من الغريب، والاستشهاد به مصدرٌ مهمٌّ من مصادر أدلة اللغة والنحو، غير أن الشعراء يقولون بعض أشعارهم بما يَظهر – أحيانا – مخالفًا لقواعد العربية التي أرساها أوائل اللغويين، وقد عُدّ هذا الأمر تَرْكًا لأصلٍ من أصول النحو العربي، وهو القياس، ومن هنا سُمِّي – أحيانًا – ما خَرَج عن ذلك القياس بالضرورة الشعرية. وقد حرص اللغويون والنحويون على ضبط شواهدهم الشعرية، فبيّنوا اختلاف رواياتها، واهتمّوا بعزوها إلى قائليها على قدر ما استطاعوا، وحرصوا على تقسيم الشعراء – من حيث الاحتجاج بشعرهم – إلى أربع طبقات، فالأولى: الجاهليون الذين لم يدركوا الإسلام، والثانية: المخضرمون الذين أدركوا الجاهلية وصدر الإسلام، والثالثة: الإسلاميون الذين كانوا في صدر الإسلام، وآخر من يُحتج به منهم الشاعر إبراهيم بن هرمة (ت ١٧٦هـ)، والرابعة: المولَّدون، وهم كلُّ مَن جاء بعد ابن هرمة، فأجمعوا على الاحتجاج بشعر شعراء الطبقتين الأولى والثانية، وترك الاحتجاج بشعراء الطبقة الرابعة، واختلفوا في شعراء الطبقة الثالثة فاحتَجَّ أكثرهم بشعرائها.

ومع هذا الحرص الشديد واجه اللغويون والنحويون في الشواهد الشعرية أمرين؛ الأول: مخالفة الشاعر للمعاني، وهذا أمرٌ قد يخرّجونه على وجهٍ من الوجوه، لسعة اللغة العربية؛ ففيها الكناية والمجاز والترادف والأضداد والاشتراك...، وغيرها، وقد تركوا أكثر التنبيهات في هذا إلى النُّقَّاد. والثاني: مخالفة الشاعر للقواعد النحوية والصرفية والتركيبية، وانقسموا فيه إلى فريقين، أحدهما: تسامح بحجة الضرورة الشعرية، والآخر: تشدَّد، فأوجب على الشاعر ألّا يخالفَ – بحجة هذه الضرورة – قواعدَ العربية،

باستثناء ما لا يقدح في إعراب ولا يغير معنى، كقصر الممدود، أو إشباع حرفٍ بالمد، وما شابه ذلك.

وأبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (ت ٣٨٦ هـ) في سفره الضخم (شرح كتاب سيبويه) فصّل في أكثر القضايا اللغوية والنحوية والصرفية التي وردت في كتابه هذا شرحًا وتحليلًا ومناقشةً، وضمَّنها تنبيهاتٍ مهمّةً، بثّها في ثنايا أبوابه، شملت قضايا متعددة، منها إشاراته إلى أخطاء الشعراء التي حكم بها هو، أو نقلها عن العلماء، فجمعتُ تلك الإشاراتِ التي نصّ على خطئها أو غلطها نصًّا، وقمتُ بدراستها في هذا البحث الذي سمّيته: (ما نَصَّ السيرافيُّ على خطئه وغلطه عند الشعراء في شرحه كتاب سيبويه – دراسة وصفية تحليلية) لما في ذلك من أهميةٍ تتعلق في توضيح صورة اعتراضات السيرافي أو من نقل عنهم من اللغويين في كتابه هذا على ما وقع فيه الشعراء من الخطأ والغلط، وإبراز حكم بعضهم المخالف لذلك بالاستعانة بِـ(الضرورة الشعرية)، وخاصَّة أنه مهتم بهذه المسألة، بدليل تأليفه كتابًا خاصًّا بها هو (ما يحتمل الشعر من الضرورة) ذكر فيها تعدد الرواية للشاهد، والأوجه التي ذكرها النحويون، كما ذكر بعض خلافاتهم في ذلك، وإنكار بعضهم لبعض الروايات، لكنه لم يتعرض لاستعمال مصطلحي الخطأ والغلط، وهو أساس هذا البحث، وإنما كان يستعمل مصطلحات نقدية أخرى، ولهذا كان اختيار كتابه (شرح كتاب سيبويه) دون كتابه (ما يحتمل الشعر من الضرورة).

الدراسات السابقة:

هذا البحث – على حدّ علمي – لم يكتب فيه أحد، ولكن أخطاء الشعراء وأغلاطهم –بوجهٍ عامّ – أُلِّفَ فيها قديمًا وحديثًا، فممَّا كُتب فيه قديمًا ما يأتي:

١ – طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، وقد أشار في ثناياه إلى بعض ما وقع فيه الشعراء من أخطاء في اللفظ والمعنى والعروض.

٢ – الشعر والشعراء لابن قتيبة، وقد ضمنه ما أخذه على الشعراء من الغلط والأخطاء في الألفاظ والمعاني.

٣ – كتاب الصناعتين، لأبي هلال العسكري، وفيه إشارات غير قليلة لما وقع فيه الشعراء من أغلاط.

٤ – المزهر للسيوطي، وقسّمه إلى خمسين نوعًا، خصّص النوع الأخير منه، وهو النوع الخمسون لِـ(معرفة أغلاط العرب) جمع فيه بعض أغلاط الشعراء.

والكتب السابقة يجمع بينها – فيما يتعلق بهذا البحث – الإبانة عمَّا وقع فيه الشعراء من أخطاء وأغلاط في الألفاظ والمعاني، وتبيين العيوب التي وقع فيها الشعراء بسبب تغيير الرواية في الوزن الشعري أو في استعمال الضرورات، وفيها إشارات نقدية إلى الشعر المصنوع والمنحول.

ومما كُتِب فيه حديثًا ما يأتي:

١ – أثر القاعدة النحوية في نقد الشعر في كتاب (المآخذ على شُرّاح ديوان أبي الطيب المتنبي) لأبي العباس المهلبي. وهي رسالة ماجستير أعدتها: شعاع عبدالله الماضي، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، في عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ. ودرست فيه الباحثةُ الأثرَ النقدي للنحو في دراسة الشعر من خلال المسائل النحوية والصرفية التي خطّأ فيها المهلبيُّ شرّاحَ ديوان المتنبي، وغيّرت المعنى أو لم تغيره.

٢ – طبقات الشعراء وموقف اللغويين. إعداد: د. وليد علي الطنطاوي. كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية بماليزيا، وهو بحث مرقون على الشبكة العنكبوتية. ساق فيه الباحث عددًا من الأمثلة الشعرية في هذا الموضوع.

ويجمع بين هاتين الدراستين أنهما دراستان تطبيقيتان على ما قام به اللغويون والنحويون من نقدٍ للشعراء وصلت إلى التخطئة والتغليط أحيانًا، فالأولى عن

واحدٍ من شروح ديوان المتنبي، والأخرى لم تختص بواحدٍ بعينه، وإنما هي مقتطفات متنوعة لتخطئة الشعراء وتغليطهم.

٣ – ظاهرة الغلط في الدرس النحوي حتى نهاية القرن الرابع للهجرة. وهو رسالة ماجستير أعدها: أحمد رحمان ثابت الزكي، في جامعة مؤتة بالأردن، في عام ٢٠١٣م. وهي غير خاصة بتخطئة الشعراء وتغليطهم، وإنما درس فيها صاحبها مفهوم الغلط، ومظاهره وأسبابه، ثم مسائل الغلط في الدرس النحوي.

وكل الكتب والبحوث السابقة أظهر فيها أصحابها بعض المآخذ على الشعراء سواء في الألفاظ أو المعاني، ولكن لم تقم على حد علمي دراسة تجمع ما صرّح به أبو سعيد السيرافي – أو نقله عن غيره من اللغويين – من الخطأ أو الغلط الذي وقع فيه الشعراء، ولهذا قام هذا البحث بذلك.

أقسام البحث:

المقدمة: وفيها موضوع البحث وأهميته، والدراسات السابقة، وأقسام البحث، ومنهجه.

التمهيد: الشعر في ميزان النحويين بين الضرورة المباحة والخطأ المردود.

المسألة الأولى: تقديم خبر (ما) الحجازية على اسمها.

المسألة الثانية: حكم المضارع المتصل بالفاء بعد مضارع مثله في الإيجاب.

المسألة الثالثة: دخول (أل) على الفعل المضارع.

المسألة الرابعة: مجيء اسم الفعل (إيْهِ) من غير تنوين.

المسألة الخامسة: الغلط في المعنى.

المسألة السادسة: اتصال الضمير بـ(لولا).

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، والتوصيات.

قائمة المصادر والمراجع.

منهج البحث:

قام البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وكان عملي فيه كما يأتي:

١ – قرأتُ كتاب (شرح كتاب سيبويه)، وجمعت ما نصَّ فيه السيرافي على الخطأ أو الغلط فيما يخصّ أبيات الشعر.

٢ – رتبت المسائل حسب الحروف الهجائية لقوافي الشعر، وقد وردت مسألتين على الحرف نفسه، فبدأ بالمضموم ثم المفتوح.

٣ – عرضت نَصَّ السيرافي، ثم أتبعته بمناقشة العلماء للمسألة التي أشار فيها السيرافي إلى خطأ الشاعر أو غلطه.

٤ – رجَّحت – قدر استطاعتي – حسب ما بدا لي من أدلة تقوي هذا الترجيح.

هذا، واللهَ أسألُ العونَ والتوفيقَ والرِّفعةَ في الدارَيْن، والمغفرة والرحمة لي ولوالديّ وأساتذتي ومَن لهم حقٌّ عليّ، ولكلّ من يقرأ هذا البحث على مرّ الأزمان، وصلَّى الله وسلَّمَ على نبيّنا محمدٍ، وعلى آله وصحابته أجمعين، والحمد لله في الأوّلين والآخِرِين.

التمهيد: (الشعر في ميزان النحويين بين الضرورة المباحة والخطأ المردود)

أقرَّ بالضرورة الشعرية كبار أئمة العربية، كسيبويه حين قال: ((اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام))[١]، ويظهر من نصه هذا أنه خصّ الضرورة بالشعر دون النثر، لكنه لم يشترط لها شروطًا، على أن بعض اللغويين خصَّها بما ليس عنه مندوحة، وذهب آخرون – تبعًا لسيبويه – إلى أنه لا يُشترط فيها ذلك[٢]، لأنَّ العرب قد تَلزم الضرورة في الشعر في حال السعة أُنْسًا بها، واعتيادًا لها[٣]، وتجيز للشعراء اللجوءَ إلى ما لا يجوز في الكلام، اضطرارًا أو من دون اضطرار؛ لأنَّ الشعر موضعٌ أُلِفَتْ فيه الضرائر[٤]، ولهذا قال ابن جني: ((ولم نرَ أحدًا من هؤلاء العلماء أنكر على أحدٍ من المولَّدين ما ورد في شعره من هذه الضرورات التي ذكرناها، وما كان نحوها، فدلَّ ذلك على رضاهم به، وتَرْك تناكرهم إيَّاه))[٥]، ولكن بعض النحويين –كالمبرد – لا يجيز الضرورة الشعرية إلا إذا ردَّ الشاعرُ قولَه إلى أصل متروك[٦]، ولهذا أنكر ابن فارس على من يجيزها دائمًا في جميع الأحوال، فقال: ((ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر أن يأتي في شعره بما لا يجوز...، وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط، فما صحَّ من شعرهم فمقبول، وما أبَتْهُ العربيةُ

(١) كتاب سيبويه ٢٦/١.
(٢) يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب ٣١/١.
(٣) ابن جني، الخصائص ٣٠٣/٣.
(٤) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ١٣.
(٥) الخصائص ٣٢٨/١.
(٦) يُنظر: المقتضب ٣٥٤/٣.

وأصولها فمردود))[١]، وحجة من يذهب إلى منع استعمالها هي قدرة اللغة وغناها بالمترادفات والمشتقات والأضداد والأساليب، مما يمكّن من الإتيان بالبديل، فليس في كلام العرب ضرورةٌ إلا ويمكن تبديل تلك اللفظة، ونظم شيءٍ مكانها[٢]، ولا ينكر هذا إلا جاحدٌ لضرورة العقل[٣].

وقد قسم بعض اللغويين والنحويين الضرورة إلى قسمين: ضرورة جائزة، يجوز للشعراء استعمالها، مثل قصر الممدود، والتقديم والتأخير...، وما شابه ذلك. وضرورة ممنوعة، لا يجوز للشعراء استعمالها، كاللحن في الإعراب. كما قسمها بعضهم إلى قبيحة، وغير قبيحة، فالشاعر قد يضطر إلى قصر الممدود، وهذا غير قبيح، وليس له أن يمد المقصور؛ لأنه قبيح، وقد يضطر فيصرف غير المصروف، وهذا غير قبيح، وقبيحٌ أن يمنع المصروف من الصرف[٤]، وذهب بعضهم إلى أنها قبيحة كلّها؛ لأنها تشين الكلام، وتذهب بِمَائِهِ، فينبغي أن تُجتَنب، وما استعمال الشعراء لها إلا عن عدم علمهم بقباحتها[٥].

ومع تشدد بعض اللغويين في استعمال الضرورة الشعرية إلا أنهم يبقون أخفَّ حدّةً على الشعراء من النقّاد الذين يُبدون تلك الحدة بتصريحاتهم، كالقاضي علي الجرجاني الذي يرى أنه لم يسلم كثيرٌ من الشعر الجاهلي والإسلامي من العيوب، فقال: ((ودونَكَ هذه الدواوينَ الجاهليةَ والإسلاميةَ، فانظر؛ هل تجد فيها قصيدةً تسلم من بيتٍ أو أكثر لا يمكن لعائبٍ القدح فيه؛ إمَّا في لفظه ونظمه، أو ترتيبه

(١) ابن فارس، الصاحبي، ص ٢٦٧ – ٢٦٨.
(٢) السيوطي، الاقتراح، ص ٦١.
(٣) يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب ٣٣/١.
(٤) يُنظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء ١٠١/١.
(٥) يُنظر: أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، ص ١٥٠.

وتقسيمه، أو معناه، أو إعرابه))[1]، فهو لم يستثنِ أيّ قصيدةٍ من العيب منذ العصر الجاهلي، ثم يذكر أن زمن الشعراء المتقدم شَفَعَ لهم بالتغاضي عمّا وقعوا فيه، فلولا تقدُّم عصرهم، وثقة الناس فيهم، واتخاذهم قدوةً وحجة؛ لَعِيبَ كثيرٌ من أشعارهم، واستُرْذِلَ ورُدَّ، لكنَّ ذلك حسن الظنَّ بهم سترَ عليهم[2].

وفي مقابل النقاد كان بعضُ اللغويين يلمّحون أحيانًا بعدم رضاهم عن بعض ما أنتجه الشعراء دون ذكر كلمة الخطأ أو اللحن، فقد رُوي عن خلف الأحمر أنه قال عن الشاعر جرير: ((كان قليل التنقيح لألفاظه))[3]، فهؤلاء العلماء لم يقبلوا أن تكون الضرورة الشعرية مفتاحًا يستعمله الشعراء متى ما أرادوا؛ لذلك صرّحوا بأخطاء الشعراء، ولم يعللوها بالضرورة، ولم يقفوا على تخطئة الألفاظ وحسب، بل تجاوزوه إلى تخطئة المعاني عند الشعراء، ومن ذلك ما حكاه محمد بن القاسم الأنباري بقوله: ((وقال بعض أهل اللغة: أخطأ الشماخ في قوله[4]:

وَتَشْكُوْ بِعَيْنٍ مَا أَكَلَّ رِكَابَهَا وَقَوْلَ المُنادِيْ أَصْبَحَ القَومُ أَدْلِجِي

فقال: لا يكون الإدلاج إذا قرب الصباح))[5].

ومن تخطئتهم اللفظ ما حكاه الزجاجي عن المبرد عن غلط الشاعر في نداء ما

(١) القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص ١٤.

(٢) يُنظر السابق (الوساطة) ص ١٤.

(٣) ابن رشيق القيرواني، العمدة ١٩٢/٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو للشماخ بن ضرار في ديوانه، ص ٧٧، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي. دار المعارف بمصر (د. ت)، وفيه: (ما أَكَلَّتْ) – (وقِيلَ المنادي)، وفي الزاهر لأبي بكر الأنباري ٧١/٢.

(٥) أبو بكر الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس ٧١/٢.

فيه (أل) في قوله[١]:

فَيَا الغُلَامَانِ اللذَانِ فَرَّا

إيَّاكُمَا أنْ تُكْسِبَانَا شَرَّا

قال الزجاجي: ((وكان المبرد يردّ هذا، ويقول: هو غلطٌ من قائله أو ناقله؛ لأنه لو قيل: فيا غلامان اللذان فرّا؛ لاستقام البيت، وصحَّ اللفظ، ولم تَدْعُ ضرورةٌ إلى إدخال الألف واللام))[٢]، والتخطئة باللفظ غير مقصورة على المسائل النحوية والإعرابية، فقد تكون التخطئة للأسلوب والتركيب، ومنه ما خُطِّئ به الشاعر ذو الرمة في قوله[٣]:

حَرَاجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلّا مُناخَةً عَلَى الخَسْفِ أوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

فقد ذكر ابن مالك أنّ في هذا البيت أربعة أقوال من حيث وقوع (إلا) الاستثنائية في جملة الفعل الناقص (ما تنفكّ)، وكان الرابع من هذه الأقوال هو: ((إن ذا الرمة أخطأ بإيقاع (إلا) موقعًا لا يصلح إيقاعها فيه))[٤].

ولقد برز اهتمام النحويين بشواهد الشعر منذ ظهر كتاب سيبويه، فصار

(١) البيتان من الرجز، وهما بلا نسبة في المقتضب ٢٤٣/٤، والأصول في النحو، لابن السراج ٣٧٢/١، وأسرار العربية، لأبي البركات لأنباري ١٧٥/١، واللباب، للعكبري ٣٣٥/١، وضرائر الشعر، لابن عصفور ص ١٦٩.

(٢) الزجاجي، اللامات، ص ٥٣. وعبارة المبرد في المقتضب (٢٤٣/٤) لم ينص فيها نَصًّا على الخطأ، بل عبّر بقوله: ((غير جائز)).

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمّة في ديوانه ٣/ ١٤١٩. وله في كتاب سيبويه ٤٨/٣ وفيه (لا تنفكّ)، والإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب ٧٨/٢.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل ٣٥٨/١

العلماء يشرحونه، ويشرحون شواهده؛ إنْ في ثنايا شروحهم، أو في كتبٍ مستقلة للشواهد، وخصوصًا شواهده الشعرية، وكان أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) من أكثر شُرَّاحه تفصيلًا وتحليلًا ومناقشة(١)، فإذا تكلَّم في شواهد الشعر خاصَّة، فهو نسيج وحده، فقد أكثر من الاستشهاد بها في كل موضوعاته؛ المعجمية واللغوية، والنحوية والصرفية، والنقدية والبلاغية، وبيّن الاختلاف في روايات الأبيات(٢)، وعلّق عليها، وردَّ بعضها، مستندًا على الرجوع إلى دواوين الشعراء، أو الروايات عن القدماء، كما صوّب نسبة الأبيات إلى قائليها(٣)، وأشار إلى ما يراه مصنوعًا منها(٤)، كما كان يذكر بعض الأبيات التي ينشدها النحويون بأنها غير معروفة(٥)، وصرّح بأن بعض الأبيات ليس حجة(٦)، ومن اهتمامه الكبير بالشاهد الشعري تخريجُهُ للبيت بسندٍ متصل عن العلماء(٧)، وإذا كان قد نَقَدَ اللغويين وصرّح بأخطائهم وأغلاطهم في مسائل متعددة، فإنه قد نقد الشعراء، وصرّح أيضًا – برأيه أو نقلًا عن غيره من

(١) شرحُ السيرافي كنزٌ من كنوز العربية، يغفل عمّا فيه من درر وجواهر كثيرٌ من الباحثين، وذلك لكبر حجمه، وعدم فهرسته فهرسة شاملة، وبسبب أنه لم ينل ما يستحقّه من تحقيق وضبط – باستثناء بعض أجزائه – على الرغم من أنه نُشر عدة مرات، مما يجعل البحث فيه يحتاج إلى صبرٍ وتأنٍّ.

(٢) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، وهي كثيرة جدًا، يُنظر مثلًا: ٨٣/١، ١٠٨، ١٢٨، ١٣٧ و١٠٣/٢ – ١١٩ – ١٢٣ و١٥/٤، ٣٩، ٧٢ و١٢/٥، ٥٢، ٥٧، ٩٠.

(٣) يُنظر السابق: ٦٤/١٢ و١٤٢، و١٥٩/٨.

(٤) السابق ٥٧/٨، و٥٧/١٨.

(٥) السابق ٥٤/٨.

(٦) يُنظر: السابق ٩٥/٩.

(٧) يُنظر: السابق ١٨٣/٩، و٤٥/١٠.

اللغويين – فيما وقع فيه الشعراء من أخطاء وأغلاط في أماكن متفرقة من شرحه على كتاب سيبويه، وقد جمعتُها، لتكون مادة هذا البحث وموضوعه الرئيس.

المسألة الأولى: تقديم خبر (ما) الحجازية على اسمها

قال السيرافي: ((قال سيبويه: وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق[١]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

قال أبو سعيد: حكى سيبويه أن بعض الناس نصب (مثلَهم) وجعله على وجه الخبر في هذا البيت، وقال: (هذا لا يكاد يُعرف)[٢] إلا أنه حكى ما سمع. وهذا التأويل في هذه الرواية يوجب جواز (ما قائمًا زيدٌ) وهذا بعيدٌ جدًّا، وقد رُدّ هذا التأويل على سيبويه، فقيل له: قد علمنا أن الفرزدق من بني تميم، وقد علمنا أن بني تميم يرفعون الخبر مؤخَّرًا، فكيف ينصبونه مقدَّمًا؟ فقال المحتج عن سيبويه: يجوز أن يكون الفرزدق قد سمع أهل الحجاز ينصبونه مؤخَّرًا، وفي لغة الفرزدق لا فرق بين التقديم والتأخير؛ لأنه يُرفع مقدَّمًا ومؤخَّرًا، فظن الفرزدق أن أهل الحجاز لا يفرقون بين الخبر مقدَّمًا ومؤخَّرًا، فاستعمل لغتهم فأخطأ))[٣].

التعليق:

تعمل (ما) في لغة الحجازيين عمل (ليس)، ولا تعمل في لغة التميميين، والإشكال في بيت الفرزدق التميمي الذي عرضه السيرافي هو مجيء ما عُدَّ عند بعض

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه، ص ١٦٧، وله في كتاب سيبويه ٦٠/١، والمقتضب ١٩١/٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١١٢/١.

(٢) كتاب سيبويه ٦٠/١.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٢٥/٣ – ٢٦.

النحويين خبرًا لـ(ما) منصوبًا، وهو كلمة (مثلَهم)، مع أنه في حال ضعف، وهو تقدمه على اسمها، فذهبوا في تخريجه إلى أوجه[١]:

الأول: أنه غلطٌ من الفرزدق؛ لأنه تميمي ولغته تقتضي الرفع، فتوهم أن الحجازيين ينصبون خبر (ما) مقدَّمًا على اسمها ومؤخَّرًا عنها. والثاني: أن النصب لغة ضعيفة. والثالث: أنها حالٌ لا خبر، وتقديره: إذْ ما في الدنيا بشرٌ مثلُهم، فلما قدم صفة النكرة نصبها (مثلَهم بشرُ). والرابع: أنها ظرف تقديره: (وإذْ ما مكانَهم بشرُ).

ومع أنَّ بعض النحويين قد غلّط الفرزدق في نصبه (مثل) في بيته الشعري السابق، إلا أن سيبويه لم يعدّ ذلك من الغلط، فقد ذكر أنّ تقديم خبر (ما) العاملة عمل (ليس) غير قويّ في الحكم النحوي، وما ورد منه قليلٌ كما في بيت الفرزدق، وهو لا يكاد يُعرف[٢]، لكنه لم يمنعه، ولم يخطّئ الفرزدق، أو يحكم على ما ورد في بيته بالشذوذ، واكتفى بأنه نادر، يدل على هذا قوله: (لا يكاد يُعرف)[٣]، وقد أنكر المبردُ الوجهَ الذي ذهب إليه سيبويه من تقديم خبر (ما) مع الإعمال حين اضطر الشاعر[٤]، والمبرد – تبعًا للمازني[٥] – وإن كان يرى الوجهَ في (مثل) الرفعَ، فلا بأس عنده من نصبه، لكن ليس على الخبرية، وإنما على الحاليّة بمضمرٍ، فيكون تقديره: (وإذْ ما في الناس مثلَهم بشرُ)، وخطَّأَ من ذهب إلى أنه منصوبٌ على أنه خبرٌ مقدَّمٌ

(١) يُنظر: السابق ٢٦/٣ – ٢٧، والعكبري، اللباب ١/ ١٧٦ – ١٧٧، وابن معطي، الفصول الخمسون، ص ٢٠٨.

(٢) كتاب سيبويه ٦٠/١ – ٦١، ويُنظر: الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه ٩٩/١.

(٣) نقل بعض النحويين عن سيبويه القول بشذوذه. يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٢٨٢/١. ويُنظر: الأزهري، شرح التصريح ٢٦٥/١.

(٤) ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه ١١٣/١.

(٥) يُنظر: الفارسي، التعليقة ٩٥/١ – ٩٦.

لـ(ما)، قال: ((وهذا خطأ فاحش، وغلط بيّن))[١]، وردَّ عليه ابنُ ولاد – منتصرًا لسيبويه – بأنه لا حجة له على سيبويه؛ لأنّها رواية عن العرب[٢]، والمبرد لم يخطّئ رواية النصب، وإنما خطّأ القول بأنه خبر، واستنكر أبو سعيد السيرافي هذا، وذكر أن التأويل على رواه سيبويه يوجب جواز: (ما قائمًا زيدٌ) وهو بعيدٌ جدًّا، وسيبويه معذور فقد حكى ما سمع[٣]، ومال أبو علي الفارسي إلى ما قاله سيبويه، يدل على هذا قوله: ((وكيف كان الأمر، فهو نادر قليل))[٤]، وهي عبارة قريبة من قول سيبويه السابق: (هذا لا يكاد يُعرف)، وجعل الأعلم الشنتمري قول سيبويه أصح، لأنه اهتم بالمعنى أكثر من اهتمامه باللفظ، فقال: ((والذي حمله عليه سيبويه أصحّ عندي وإن كان الفرزدق تميميًّا؛ لأنه أراد أن يخلص المعنى من الاشتراك، فلم يبالِ إفساد اللفظ مع إصلاح المعنى وتحصينه))[٥].

واستغرب أبو محمد ابن أبي سعيد السيرافي إنكار المبرد حمل البيت على الضرورة في تقديم خبر (ما) مع أنه لا يحتاج إلى تقدير شيء، وحمَله هو على حذف الخبر، وحذف الخبر يحتاج إلى تقدير شيء في الكلام، ولهذا يرى أن قول سيبويه أَوْلَى[٦].

وخرّج ابن عصفور هذا تخريجًا غريبًا، وهو أن الفتحة في (مثل) للبناء، وليست للإعراب، فهو مرفوعٌ مبني على الفتح، وعلة بنائه إضافتُه إلى مبنيٍّ هو (ما)، قال:

(١) يُنظر: المبرد، المقتضب ١٩١/٤.
(٢) ابن ولاد، الانتصار، ص ٥٤.
(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٢٥/٣.
(٤) الفارسي، المسائل المشكلة (البغداديات)، ص ٢٨٦.
(٥) الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ص ٨٥.
(٦) ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه ٢٣٥/١.

((فـ(مثلهم) مرفوع إلا أنه مبنيٌّ على الفتح؛ لإضافته إلى مبني))[1].

أما ابن هشام الأنصاري، فيرى ألَّا تكون (مثلهم) حالًا؛ لأن هذا سيؤدي إلى أن يكون عامل الحال – وهو الخبر – محذوف، وهذا ممتنع[2].

ويظهر لي – والله أعلم – أن ما ذهب إليه المبرد من أنها حال هو الأقرب إلى الأخذ به، لأن الشاعر إنْ نصب (مثل) على أنها خبر لـ(ما) فقد لجأ إلى ضرورة ليس له بها حاجة، واللجوء إلى الضرورة من دون حاجة يعدّونه من القبح[3]، كما أن ورودها حالًا قد عُرف في غير هذا الباب، فيكون قياسًا على: (فيها قائمًا رجلٌ) وعلى قول الشاعر[4]:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

المسألة الثانية: حكم المضارع المتصل بالفاء بعد مضارع مثله في الإيجاب

نقل السيرافي قول سيبويه: ((وقال ابن أحمر فيما جاء منقطعا من (أنْ)[5]:

يُعَالِجُ عَاقِرًا أَعْيَتْ عَلَيْهِ لِيُلْقِحَهَا فَيَنْتِجُهَا حُوَارَا

كأنَّه قال: يعالج فإذا هو ينتجُها، وإن شئتَ على الابتداء))[1].

(١) ابن عصفور، المقرب ١٠٢/١. ويُنظر: السيوطي، الأشباه والنظائر ٢٠٩/٢.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب ٣٩٣/٤.

(٣) يُنظر: ابن جني، الخصائص ١٨٨/٣.

(٤) البيت من مجزوء الوافر، وهو لكُثيّر عزة في ديوانه، ص ٥٠٦، وله في كتاب سيبويه (الشطر الأول) ١٢٣/٢، وخزانة الأدب ٣٣/٥، وبلا نسبة في الخصائص (الشطر الأول) ٤٩٢/٢.

(٥) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن أحمر الباهلي في ديوانه، ص ٧٣. وله في كتاب سيبويه ٥٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٧.

ثم شرح ذلك مغلِّطًا مذهب سيبويه في رفع الفعل (ينتج): ((فَرَفْعُ (ينتجُها) سهوٌ وغلط؛ وذلك لأن العاقر لا تلد ولا يكون لها نِتاج، فكيف يُرفع وهو لا يخبر بكونه، وإنما يصف ابنُ أحمر رجلًا من قومه يعالج أمرًا في مكروه ابن أحمر ونسائه لا يتم ولا يكون، وذلك الأمر هو العاقر، والرجل يعالجها ليلقحها ولينتجها، وذلك لا يكون، كأن هذا الرجل يعالج هذه العاقر لتلد وهي لا تلد، فلا يكون في (ينتجها) إلا النصب...، وكل واحدٍ من وجهي الرفع لا يصح في (ينتجها)؛ لأنك إذا عطفته على (يعالجها) لم يَجُزْ؛ لأن العلاج للعاقر يكون، ونتاجه لا يكون، كما يُقال: فلان يطلب ما لا يكون، وإذا جعلته مستأنفًا بمعنى: فهو ينتجه، لم يصح أيضًا؛ لأنه عاقر))[٢].

التعليق:

يرى السيرافي أن (ينتج) في البيت السابق منصوبٌ عطفًا على المنصوب قبله (ليلقحَها)، مخالفًا مذهب سيبويه الذي يرى أن الفعل (ينتج) مرفوع، إمَّا بالعطف على (يُعالج)، أو على الاستئناف. واستعمل الرماني المنطق في نظرته إلى هذه المسألة، وقوله يدل على تأييده لسيبويه، بدليل أنه استعمل (هذا) عند الرفع، وهي تعني القبول، واستعمل (لو) عند ذكره النصب، وهي تدل على الامتناع، فقال: ((فهذا رفعٌ على وجهين؛ أحدهما: يعالجُ فينتجُ، والآخر على الاستئناف. وليس بداخلٍ في إرادته ليلقحَها، ولو نصب؛ لدخل معنى الكلام في الإرادة))[٣]، وقد تبع أبو جعفر

=

(١) كتاب سيبويه ٣/٥٤ – ٥٥.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١٠/٥٩ – ٦٠.

(٣) الرماني، شرح كتاب سيبويه (رسالة دكتوراه. تح: العريفي) ٥/٩٢٠ – ٩٢١.

النحاس سيبويه فيما ذهب إليه من وجهين، فالأول: كأنه قال: فهو ينتجُها، والثاني: يمكن أن يكون عطفه على الأول، كأنه قال: يعالجُ فينتجُها[١]، وأخذ بهذ الزمخشريُّ[٢].

وتوسط الأخفش فذهب إلى جواز الوجهين – دون تفضيل لأحدهما – بعد مجيء المضارع بعد الفاء والواو، واستدلّ على ذلك بشواهد من القرآن الكريم، ثم أتبعها ببيت الشاعر ابن أحمر السابق، وذكر أنه رَفَعَ على الاستئناف، وهذا جائز مع جواز أن يكون منصوبًا عطفًا على (لِيُلْقِحَهَا)[٣]، وهذا الرأي قال به الزملكاني[٤].

ولم يخطِّئ الأعلمُ الشنتمريُّ وابنُ يعيش مذهبَ الرفع، لكن النصبَ عندهما عطفًا على الفعل المنصوب قبله (ليلقحَها) أجودُ من رواية الرفع (سواء على القطع أو الاستئناف) وأحسنُ منها وأبْيَنُ، والعلة عندهما أن الشاعر لو رفع فقد أوجب الوجود ونتاج العاقر، وهو ما لا يكون[٥].

وذهب ابن الحاجب إلى مذهب السيرافي بأنَّ الوجهَ النصبُ، ولم يُغلّط باللفظ الصريح من قال بالرفع، ولكنه جعله فاسدًا من الجهتين (العطف والاستئناف)؛ لإفساده المعنى[٦].

ويظهر لي أن كلا الوجهين (الرفع والنصب) جائز، وإن كان النصب أحسن وأقوى كما قال الأعلم وابن يعيش، ولذا فعلة السيرافي التي علل بها قوية من حيث إن

(١) أبو جعفر النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص ١٦٣.
(٢) الزمخشري، المفصل، ص ٢٥٢.
(٣) الأخفش، معاني القرآن ١٥٣/١
(٤) الزملكاني، غاية المحصل في شرح المفصل، ص ٣٠.
(٥) الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ص ٤٠٤، وابن يعيش، شرح المفصل ٣٨/٧.
(٦) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ٣٠/٢.

رفع الفعل (يُنْتِج) عطفًا أو استئنافًا يوجب أن تلد العاقر بلا تلقيح، وهو مما لا يكون، فالأقرب إلى المعنى هو المعالجة أولًا، ثم التلقيح، ثم الولادة.

المسألة الثالثة: دخول (أل) على الفعل المضارع

قال السيرافي: ((فإنْ قال قائلٌ: فقد رأينا الألف واللام يدخلان على الفعل، كقول الشاعر:

فيُسْتَخْرَجَ اليَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ ذِي الشِّيْحَةِ اليُتَقَصَّعُ[(١)]

أراد: الذي يُتقصَّعُ؛ قيل له: هذا شاذٌّ من أقبح ما يكون في ضرورة الشاعر، ولا يُحتجّ بمثله، والذي دعا الشاعر إلى ذلك – مع الضرورة – أنه رأى الألف واللام تكون بمعنى (الذي)، كقولك: مررتُ بالقائم، أي: بالذي قامَ، فجَعل (اليُتَقَصَّعُ) بمعنى (الذي يُتَقَصَّعُ)، وأخطأ في ذلك؛ لأن الألف واللام إذا كانتا بمعنى (الذي) نُقِل لفظ الفعل إلى اسم الفاعل))[(٢)].

التعليق:

عند حديث النحويين عن الاسم ذكروا له مجموعة من العلامات تميزه عن الفعل والحرف، وهي الجرّ، والتنوين، والنداء، و(أل)، والإسناد إليه، أي: الإخبار عنه[(٣)].

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الخِرق الطُّهَوِيّ (دينار بن هلال الطُّهَويّ التميميّ) في: كتاب النوادر لأبي زيد الانصاري، ص ٢٧٦، وفيه (بالشيحة المتقصَّع) مكان (ذي الشيحة اليتقصَّع)، وضرائر الشعر لابن عصفور، ص ٢٨٩، وخزانة الأدب ٣٥/١، و٤٨٢/٥. وذكر البغدادي ٤١/١: أنه يُروَى باسم الفاعل (المتقصِّع) وباسم المفعول (المتقصَّع).

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٥٣/٢.

(٣) يُنظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك ٢١/١.

والألف واللام (أل) التي وردت مع العلامات الخاصة بالاسم هي حرفٌ للتعريف، ولا تكون موصولةً مع الأسماء إلا إذا دخلت على وصفٍ صريحٍ كاسم الفاعل نحو: هذا الضارب زيدًا، أي: الذي ضرب أو يضرب، واسم المفعول نحو: هذا المضروب، أي: الذي ضُرِب أو يُضرب. وهذه القاعدة العامَّة (أل: من علامات الأسماء) واجهتها بعض الشواهد الشعرية التي أُدخلت فيها (أل) على الفعل، كالشاهد الذي أورده السيرافي في نصه السابق وغيره، فماذا قال النحويون في ذلك؟

جعل النحويون (أل) في هذا البيت وما شابهه موصولًا لا حرف تعريف، وهو حرفٌ وإنْ نُوي بها مذهب الاسمية، إذْ لو كان اسمًا محضًا لكان له موضعٌ من الإعراب، ولا خلاف بينهم في أنه لا موضع له من الإعراب[١].

واختلفوا في الحكم عند دخولها على المضارع، فذهبوا عدة مذاهب، فجمهور البصريين قالوا بشذوذه قياسًا واستعمالًا، فهو من الضرورة الشعرية التي لا يُقاس عليها، ولا يجوز في غير الضرورة، وبناء على ذلك يسقط الاحتجاج به[٢]؛ لأن استعماله –كما أُثِر عن أبي زيد الأنصاري – مفسِدٌ للعربية[٣]، وينبغي أن يُطرح ولا يُعرَّج عليه[٤]، وأمَّا أبو علي الفارسي فحكم عليه مرة بالشاذ الذي لا يُقاس عليه[٥]، وبالنادر أخرى[٦]، وعدَّه الرماني من أقبح الضرورات، فلا يجوز استعماله في سعة

(١) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل ١٤٤/٣.
(٢) الأنباري (أبو البركات) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥٢/١.
(٣) البغدادي، خزانة الأدب ٤١/١.
(٤) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو ٥٧/١، وابن يعيش، شرح المفصل ٢٥/١.
(٥) الفارسي، المسائل الشيرازيات، ص ٥٧٨.
(٦) يُنظر: الفارسي، المسائل العسكرية، ص ٩١.

الكلام[١]، لأنه في حكم اللحن الفاسد[٢].

وذهب ابن الحاجب إلى أن دخول (أل) الموصولة خاصٌّ باسمَي الفاعل والمفعول، ولا يجوز مع الفعل، ولم يستثنِ الضرورة الشعرية في هذا، يقول: ((واختص اللام من الموصول بالاسم للفاعل والمفعول خاصة، ولا يكون ذلك في غيرها...، ولم يقولوا: الضَّرَبَ، ولا اليَضْرِبُ))[٣]، ويمكن أن يكون هذا من باب أن الضرورة ما ليس عنه مندوحة، وهنا يمكن أن يُقال: المتقصَّع (المتقصِّع)[٤]، ولا يتغير المعنى، ولا ينكسر الوزن؛ لكن ستظهر مشكلة الإقواء بجر الكلمة، وقافية القصيدة مرفوعة، وهو ما فرَّ منه الشاعر، فلو أقوى سيكون استعمل ضرورة أقبح من ضرورة دخول (أل)[٥]. وأمَّا الكوفيون فتوسعوا في جواز دخول (أل) الموصول على المضارع، فأجازوه من غير ضرورة شعرية، وذهبوا إلى أنه قد يُقام مقام (الذي)؛ لكثرة الاستعمال طلبًا للتخفيف[٦]، وإليه ذهب الأخفش من البصريين[٧]، وتبعهم ابن جني، فلم يعدّه من الخطأ، وعنده أن (اليُتَقَصَّعُ) في بيت الطُّهَويّ تحمل معنى: (الذي يُتَقَصَّعُ فيه)، ولم يخصها بالضرورة الشعرية، يقول: ((واعلم أن لام المعرفة قد أُدخلت في بعض المواضع على الفعل المضارع؛ لمضارعة اللام لِـ(الذي))[٨]، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك أيضًا،

(١) الرماني، معاني الحروف، ص ٦٨. وينظر: المرادي، توضيح المقاصد ٢٨٤/١ – ٢٨٥.
(٢) الرماني، شرح كتاب سيبويه (رسالة دكتوراه. تح: شيبة) ٥٨٣/٢.
(٣) ابن الحاجب، شرح الوافية نظم الكافية، ص ٢٨٨.
(٤) يُنظر: البغدادي، خزانة الادب ٣١/١.
(٥) يُنظر: السيرافي، ما يحتمل الشعر من الضرورة، ص ١٩٧.
(٦) أبو البركات الأنباري، الإنصاف ٥٢١/٢.
(٧) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب ٣١٤/١.
(٨) ابن جني، سر صناعة الإعراب ٤٦/٢.

وذكر أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة[١]، بل بالاختيار، قال: ((ومما يشعر بأنهم فعلوه اختيارًا أنهم لم يفعلوا ذلك إلا بالفعل المضارع؛ لكونه شبيهًا باسم الفاعل))[٢].

وعلل أبو حيان دخولها على الفعل دون أن يقيده بالضرورة الشعرية، بأنَّ مقتضى النظر يدل على أنها من حيث هي اسم موصول يجوز وصلها بما يوصل به الاسم الموصول من الجمل الاسمية والفعلية والظروف[٣]؛ لكنه حكم على هذا بأنه شاذٌّ في القياس؛ لأنه يضع الفعل على خلاف التخصيص، وشاذٌّ في الاستعمال؛ لأنه لم يوجد إلا في هذه الأبيات الشعرية التي نقلها النحاة[٤].

وقد أنكر أبو سعيد السيرافي تعليلهم بأنَّ (أل) موصولة بمعنى (الذي)؛ لأن هذا يعني نقل لفظ الفعل إلى اسم الفاعل[٥].

ويظهر – والله أعلم – أن حكم أبي القاسم السهيلي كان أكثر اعتدالًا حين جعله من الضرورة الشعرية دون شذوذٍ أو ندرة، فقال: ((إذ الألف واللام قد تدخل على الفعل المضارع في ضرورة الشعر))[٦]. وامَّا ابن خالويه فذهب إلى أن هذا خاصّ بأفعال بعينها سُمعت، فلا تُتَجاوز إلى غيرها، وهي (اليُجدَّعُ) و(اليُتقصَّعُ) و(اليُتتبَّعُ)، وبأسماء أصلها المضارع (اليَسَع)، وهو اسم نبي، و(اليَحْمَد)، وهو اسم قبيلة[٧]. وكان

(١) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣٠٢/١.
(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٣٠٠/١.
(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل ٦٧/٣.
(٤) يُنظر: أبو حيان، تذكرة النحاة، ص ٣٧.
(٥) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٥٣/٢.
(٦) السهيلي، الأمالي، ص ٢١.
(٧) يُنظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب، ص ٧٠. ونقده أبو حيان بقوله: ((وحَصْرُ ابن خالويه ليس بصحيح)). التذييل والتكميل ٦٧/٣.

السخاوي دقيقًا في تعبيره حين قال: ((إذا قال الإنسان: لا يكاد يوجد في كلام العرب فِعْلٌ وفيه الألف واللام، كان كلامه صحيحًا، فإنْ قال: لا يوجد في كلام العرب فِعْلٌ وفيه الألف واللام، كان قوله غير صحيح؛ لوجود الفعل، وفيه لام التعريف))[١].

ويبدو – والله أعلم – أن دخول (أل) على المضارع في مثل هذا الموضع جائز من غير ضرورة؛ لأنها موصولة مجتزأة من (الذي) وليست التي للتعريف، فحُذفت منها إحدى اللامين تخفيفًا، كما حُذف من آخرها الذال والياء، فصارت (أل)، وهذا وجهٌ آخر ذكره أبو سعيد السيرافي، حيث قال: ((وفيه عندي وجهٌ آخر، وهو أنه لم يُرِد الألفَ واللام التي بمعنى (الذي)، ولا الألف واللام التي للتعريف، ولكن أراد (الذي) نفسها، فحذف الذال والياء وإحدى اللامين))[٢]، والاكتفاء بها عن (الذي) لغة من لغات العرب، قد تكون لغة لبني تميم، بدليل أن بعض الشواهد المشهورة في هذا الباب لشعراء تميميين، و من تلك الشواهد
قول الطُّهَوي[٣] في القصيدة نفسها[٤]:

تقول الخنا وأبغضُ العجم ناطقًا إلى ربها صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ

(١) السخاوي، سفر السعادة ٨٠١/٢.

(٢) السيرافي، ما يحتمل الشعر من الضرورة، ص ١٩٧.

(٣) من بني طُهَيَّة من ولد أبي سُوْد وعَوْف ابنَي مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم. يُنظر: الهمداني، عجالة المبتدي، ص ٨٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي في النوادر لأبي زيد الأنصاري، ص ٢٧٦، وخزانة الأدب ٣٤/١.

وقول الفرزدق[١]:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الأصِيلِ ولا ذِي الرأيِ والجَدَلِ

ومنه أيضًا قول الكلحبة اليُربوعي[٢] أيضًا[٣]:

فَذُو المَالِ يُؤْتِي مَالَهُ دُونَ عِرْضِهِ لِمَا نَابَهُ وَالطَّـــــارِقُ اليَتَعَمَّدُ

ويقوّي هذا أنَّ الاكتفاء ببعض حروف الكلمة هو من لغات العرب أيضًا، وقد سمعه سيبويه منهم، يقول: ((وسمعتُ من العرب من يقول: ألا تا، وألا فا، فإنما أرادوا: ألا تفعل، وبلى فافعل، ولكنه قطع))[٤]، والاكتفاء ببعض الكلمة هو كالإيماء والإشارة، يقع من بعض العرب لِفَهْم بعضهم بعضًا ما يريدون[٥].

المسألة الرابعة: مجيء اسم الفعل (إيْهِ) من غير تنوين

قال السيرافي: ((قال ذو الرمة[٦]:

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الإنصاف ٥٢١/٢، وخزانة الأدب ٣٢/١. (ولم أجده في ديوان الفرزدق بعدة طبعات).

(٢) من بني يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم. يُنظر: الهمداني، عجالة المبتدي، ص ١٢٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو للكلحبة اليربوعي في كتاب الجيم، للشيباني ٢٢٥/٣، وفيه (المُتَعَمِّدُ) مكان (اليَتَعَمَّدُ) ولا شاهد فيه، وخزانة الأدب ٣٢/١، وفيه (اليَتَعَمَّلُ)، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٦٦/٣ (بحثت عن ديوان هذا الشاعر، فلم أتمكن من الحصول عليه).

(٤) كتاب سيبويه ٣٢١/٣.

(٥) يُنظر: أبو زيد الأنصاري، كتاب النوادر، ص ٣٨٨.

(٦) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٧٧٨/٢. وله أيضًا في الأصول في النحو، لابن السراج ١٣١/٢، وإعراب القران، لأبي جعفر النحاس ٤٢١/٢. وبلا نسبة في معاني =

وَقَفْنَا فَقُلْنَا: إيْهِ عَنْ أُمِّ مَالِكٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ البَلَاقِعِ

وكان الأصمعي يُخَطِّئ ذا الرمة في هذا البيت، ويزعم أن العرب لا تقول إلا (إيهٍ) بالتنوين، والنحويون البصريون صوَّبوا ذا الرُّمَّة))[١].

التعليق:

(إيْهِ) اسم فعل أمر بمعنى: زدني من حديثك، وقد تحدّث عنه النحويون في عدة أمور:

١ – حركته: أُعطِي التحريك بالكسر ولم يُحَرَّك بالفتح – وهو أخفّ – لئلا يلتبس بمفتوح الهاء الذي يدل على عكس معناه، وهو النهي عن الحديث. قال الخليل: ((إيهِ المكسورة: في الاسْتِزادةِ والاستِنْطاقِ...، والمفتوحةُ: زَجْرٌ ونَهْيٌ، كقولك: إيهَ حَسْبُك يا رجُلُ، وقد يُنَوَّنانِ جميعًا فيقال: إيهٍ وإيهًا))[٢]. وقال أبو علي الفارسي: ((وإيْهِ: أمر؛ لأن معناه: حَدِّثْ، وإيْهَا: معناه: كُفَّ))[٣].

فما ورد بفتح الهاء (إيْهَ) فموضوعٌ لضد معنى ما ورد بكسرها (إيْهِ)، لذلك جاءت الحركات (الكسرة والفتحة) للفرق بين الأمر والنهي[٤]. وإذا فُتحت

=

القرآن، للفراء ١٢١/٢، والمقتضب ١٧٩/٣، وفيه (الرسوم) مكان (الديار). وفي الديوان وجميع المصادر (أم سالمٍ) مكان (أم مالك).

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١٧٣/١.

(٢) الخليل، كتاب العين (أيه) ١٠٣/٤ – ١٠٤. ويُنظر: ابن السراج الأصول في النحو ١٣١/٢.

(٣) الفارسي، التعليقة ١٥٨/١.

(٤) يُنظر: ابن درستويه، تصحيح الفصيح، ص ٢٤٦.

هاؤه وجب تنوينها، فيكون:

(إيْهًا)، وأجاز ابن السراج – على قلةٍ – فتح الهاء من غير تنوين (إيْهَا)[١].

٢ – تذكيره وتأنيثه: يأتي بلفظٍ واحد للمذكر والمؤنث، وللمفرد والمثنى والجمع[٢].

٣ – تعريفه وتنكيره: يُستعمل معرفة ونكرة، فإن كان بالتنوين فهو نكرة، وإن لم يكن، فهو معرفة[٣].

٤ – تعديته ولزومه: من حيث التعدي واللزوم؛ فهو بمعنى الفعل اللازم في الاستعمال، وإن كان متعدّيًا في القياس، قال ابن يعيش: ((وهي نائبة عن (زِدْ) أو (حَدِّثْ) وذكرها مع اللازمة نظرًا إلى الاستعمال، إذْ لا يكادون يقولون: إيهِ الحديثَ، وإنْ كان القياس لا يأباه، بل يقتضيه؛ لأنه اسم ناب عن فعلٍ متعدٍّ، نحو: حَدِّثْ، أو زِدْ، وكل واحدٍ من هذين الفعلين متعدٍّ، فوجبَ أن يكون كذلك؛ لأنه عبارة عنهما))[٤].

٥ – إبدال همزته هاء: تُبدل همزة (إيه) هاء، سواء كان منوَّنًا أو غير منوَّن، قال أبو حيان في المنوَّن: ((وتقول للرجل: إيْهًا وهِيْهًا، إذا استزدته في الحديث، ويُقال فيه: إيْهٍ وهِيْهٍ، بالكسر))[٥]. وقال أبو منصور الأزهري في غير المنوَّن: ((وربما قلبوا الهمزة هاءً، فقالوا: هِيهِ))[٦].

٦ – تنوينه: تكلم النحويون عن تنوين حرف الهاء (إيه)، فقالوا إنه يأتي منوَّنًا

(١) يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو ١٣١/٢

(٢) يُنظر: كتاب سيبويه ٥٢٩/٣. وشرح ألفية ابن معطي ٢٠١/١

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١٧٤/١، والحميري (نشوان)، شمس العلوم ٣٦٦/١.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل ٣١/٤.

(٥) أبو حيان، تذكرة النحاة، ٦٥٨.

(٦) أبو منصور الهروي، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، ص ٥٥٦.

وغير منوَّن، فإذا قيل: إيهٍ (بالتنوين) فالمراد منه النكرة، بمعنى: هاتِ حديثًا، وإذا قيل: إيهِ (من غير تنوين)، فالمراد منه المعرفة، بمعنى: هاتِ الحديثَ[١]، ونقل الفارسيُّ عن الزجاج أن (إيهِ) لا يُستعمل في كلام العرب إلا نكرة منونة[٢]، وصحح ابن سيده المذهب الأول، فقال: ((والصَّحيح أَن هذه الأصوات إِذا عَنَيتَ بها المعرفة لم تُنَوِّن، وإذا عنيتَ بها النكرَة نَوَّنْتَ))[٣].

ويرى المبرد أنه لا يُنوَّن؛ لأن أصل هائه السكون (إيْهْ)، وحُرِّك بالكسر لئلا يلتقي ساكنان؛ سكونها وسكون الياء قبلها، ولم تُعطَ التنوين؛ لأنها اسم فعل دلّ على التعريف، قال: ((وَأما (إيْهِ) يَا فَتى، فحُرِّكت الهاءُ لالتقاء الساكنين، وتُرِكَ التَّنْوِين؛ لأَن الأصوات إذا كانت معرفةً لم تنون))[٤]، وتبعه الزمخشري في أن أصله السكون، وهو يُعطاه عند الوقف، وخالفه في ترك التنوين، لأنه يرى أنه تنوينه إذا وُصل بما بعده[٥].

وفي نص السيرافي السابق الذي افتُتحت به المسألة تصريحٌ بتخطئة الأصمعيِّ للشاعر ذي الرمة في ترك تنوين (إيه)، كما نقل ابن السراج ذلك عن الأصمعي أيضًا، فقال: ((قال[٦]: ومن الشعراء الموثوق بهم في لغاتهم كثيرٌ مِمَّنْ قد أخطأ؛ لأنه وإنْ كان فصيحًا فقد يجوز عليه الوهل والزلل، من ذلك قول ذي الرمة:

(١) يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو ١٣٠/٢، وابن يعيش، شرح المفصل ٧١/٤،
(٢) يُنظر: أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه ١٥٩/١.
(٣) ابن سيده، المحكم (أ ي هـ) ٤٤٨/٤.
(٤) المبرد، المقتضب ١٧٩/٣ المقتضب.
(٥) الزمخشري، شرح الفصيح ٣٣٣/١.
(٦) أي: الأصمعي.

وَقَفْنَا فَقُلْنَا: إيْهِ عَنْ أُمِّ مَالِكٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ البَلَاقِعِ

وهذا لا يُعرف إلا مُنَوَّنًا في شيءٍ من اللغات))[1].

وخالف في ذلك البصريون، فعدّوا ما قاله صوابًا، كما صوّب الأخفشُ الأصغر، علي بن سليمان بن الفضل (ت ٣١٥ هـ) ما قاله ذو الرمة، مشيرًا إلى أن الأصمعي، وإن كان بارعًا في اللغة، إلا أنه ليس مثل البصريين — وهم صوبوا ذا الرمة — في علم النحو، قال أبو جعفر النحاس: ((سمعت علي بن سليمان يقول: الذي قاله ذو الرمة صوابٌ، والأصمعي في النحو ليس كغيره))[2]، فهو يشير هنا إلى أن الأصمعي أقلّ من البصريين في النحو ومسائله، على الرغم من حذقه في اللغة والرواية والشعر، كما صوّب أبو علي الفارسي– كالبصريين – ذا الرمة وخطَّأ الأصمعي[3]، وصرّح ياقوت الحموي بإنكار رأي الأصمعي، وعدَّ هذا من أوابده، وهو يقدم عليها من غير علم[4]، وأمَّا ابن جني، فلم يصرح بتخطئة الأصمعي باسمه، لكن يبدو – والله أعلم — أنه يعنيه بقوله: ((وأما مَنْ أنكر هذا البيت على ذي الرمة، فإنما خفي عليه هذا الموضع))[5].

والأصمعي عُرِفَ عند اللغويين بولعه في ردّ اللغات الشاذة التي لا تكثر في كلام الفصحاء[6]، فربَّما كانت تخطئته ذا الرمة من هذا الباب، وخاصة أن رأي

(١) ابن السراج، الأصول في النحو ٣/٤٤٠. ويُنظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة ٣/١٧٣.
(٢) أبو جعفر النحاس، صناعة الكُتَّاب ١٩٧ – ١٩٨.
(٣) يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب ١٠/١١٣.
(٤) ياقوت الحموي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ٢/٨١٥.
(٥) ابن جني، سر صناعة الإعراب ٢/١٥٦.
(٦) يُنظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن ٢/٤٢١.

سيبويه موافق له حين قال: ((ولا تقول: إيهٍ في الوقف))[١]، وهذا يدلّ على أنه إذا وُصل بها ما بعدها نُوِّنَتْ، وإذا وُقِف عليها بُنِيَتْ على الكسر، ويمتنع التنوين، فيكون الأصمعيُّ خطّأ ذا الرمة؛ لأنه لم ينوّن (إيه) مع أنه وصلَ ولم يقف، وخرّجها ابن السكيت على أنه تَرَكَ التنوينَ على نية الوقف[٢]، كما نقل ابنُ منظور عن ابن السكيت علةً غير نية الوقف، وهي أنه ترك التنوين للضرورة الشعرية[٣]، ولهذا لم يعدّها بعضُ اللغويين والنحويين – كالأصمعي – من الخطأ، قال القزاز: ((ويجوز للشاعر حذف التنوين اضطراراً؛ ومنه قول ذي الرُمَّة:

وَقَفْنا فقُلْنا إيهِ عن أمِّ سالِمٍ وما بالُ تَكْلِيم الدِّيار البَلاقِعِ

قالوا: فتركَ التنوين اضطرارًا))[٤].

وهناك مَن ذهبَ إلى أن ذا الرمة ترك التنوين في (إيهِ)؛ لأنه يريد بها التعريف، ولا يريد تنكيرها، ذكر ذلك نشوان الحميري، فقال: ((وقال بعض النحويين: يجوز حذف التنوين على أنه معرفة))[٥]. ولابن يعيش رأي منطقي، توسّط بين الأصمعي ومخطّئيه، فقد قال: ((والقول فيه: إن الأصمعي أنكره من جهة الاستعمال، والنحويون أجازوه قياسًا، ولا خلاف بينهم في قلة استعماله))[٦].

ويظهر – والله أعلم – أنَّ ذا الرمة غير مخطئ، وأنه اضطرّ لترك التنوين

(١) كتاب سيبويه ٣٠٢/٣

(٢) يُنظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق ٢٠٩/١.

(٣) ابن منظور، لسان العرب (إيه) ٢٩٥/١.

(٤) القزاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص ٢٩٣.

(٥) الحميري (نشوان)، شمس العلوم ٣٦٦/١.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل ٧١/٤.

اضطرارًا، فيدخل ما قال في باب الضرورة الشعرية، كما ذكر ذلك البصريون وغيرهم، وأما القول بأنه تركَ التنوين لنية الوقف، وحَرَّك بالكسر لالتقاء الساكنين فغير راجح؛ لأن الوقف على الحرف الأخير لا يكون إلا بسكونه، وإنْ سُبِق بحرفٍ ساكنٍ كما في هذه الكلمة، فالحرف الساكن الذي قبل الهاء حرفُ مدّ وهو الياء، ومثل هذا يجوز الوقف عليه وعلى حرف المدّ قبله بالسكون، كما في (الضالِّيْنْ) و(المسلميْنْ) و(آميْنْ)، ويؤيد هذا أن هناك من قال – كالمبرد والزمخشري – إن حرف الهاء في (إيه) أصله ساكنٌ غير متحرك، وزيادة على ذلك فإنه لو جاء قبل الهاء حرفٌ ساكنٌ غير حرف المدّ، فلا يوقف عليه إلا بالسكون، وهنا تستعمل العرب الوقف بالنقل، كما في قولهم: (هذا بَكُرْ) و(سلمت على بَكِرْ)، وتناقُلُ الحركات سُمع شعرًا بين الباء والضمير (الهاء) بعده في (لم أضْرِبُهْ) في قول الشاعر[1]:

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ

مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لم أضْــرِبُهْ

المسألة الخامسة: الغلط في المعنى

عند قول زهير[2]:

فَتُنْتِجْ لَكُمْ غِلْمَانَ أَشْأَمَ كُلُّهُمْ كَأَحْمَرِ عَادٍ ثُمَّ تُرْضِعْ فَتَفْطِمِ

قال السيرافي: ((فقال الأصمعي وغيره من أهل اللغة: إنه غلِطَ في قوله (كأحمر

(١) البيتان من الرجز، وهما لزياد الأعجم في كتاب سيبويه ١٨٠/٤ – ١٨١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٧٠/٩، و٧٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص ٦٨، وله في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، ص ٢٤١، وإسفار الفصيح، للهروي ٤٠٠/١، والمزهر، للسيوطي ٥٠٣/٢.

عادٍ)، وإنما هو أحمر ثمود الذي عقر الناقة))[١]، ثم قال معلِّقًا: ((وقال بعض أهل اللغة: العرب تسمّي (ثمودَ) (عادًا الآخرة)، وتسمي قومَ هودٍ عادًا الأولى؛ لأن ثمودَ هي عادٌ الأخرى، فقول زهير صحيحٌ على هذا))[٢].

التعليق:

يأتي الشاعر أحيانًا بلفظٍ لا يريد به معناه الظاهر، وإنما يرمي به إلى معنى آخر، قد يكون يدلّ عليه، أو قريبًا منه، أو عكسه، وقد ناقش اللغويون هذا الأسلوب، وخطّأه بعضهم، ومنه ما أورده ابن فارس بقوله: ((وأمَّا قوله يصف الكلاب[٣]:

حَتَّى إِذَا دَوَّمَتْ فِي الْأَرْضِ رَاجَعَهُ كِبْرٌ وَلَوْ شَاءَ نَجَّى نَفْسَهُ الهَرَبُ

فيُقال إنَّه أخطأ، وَإِنَّمَا أراد (دَوَّتْ)، فقال: دَوَّمَتْ))[٤].

وقد أشار إلى هذا ابن السراج عند ذكره البيت دون تصريحٍ بالتخطئة، فقال: ((إنما يُقال: دوَّى في الأرض، ودوَّم في السماء))[٥]. وذكر السيرافي أن مثل هذا كثيرٌ في الشعر، وأشار إلى أن بعض العلماء حكم عليه بالغلط، وبعضهم لا يراه غلطًا[٦]، وهو ما كان في بيت زهير السابق، فقد ذهب فريق منهم إلى أنه أراد (أحمر ثمود)، ولكنه قال: (أحمر عاد)؛ لأنَّ ثمودَ تُسمَّى عادًا الأخرى (الثانية)، وأنَّ هناك عادًا

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١٩١/٢.

(٢) السابق ١٩١/٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٠٢/١، وفيه (أدركه) مكان (راجعه)، وله في الأصول لابن السراج ٤٤٠/٣، والخصائص ٢٨١/٣،

(٤) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (دوم) ٣١٥/٢.

(٥) ابن السراج، الأصول في النحو ٤٤٠/٣.

(٦) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١٩٠/٢.

أولى، فاستعمل الاسم الآخر لثمود، ونُسِب هذا الرأي إلى أبي العباس المبرد[١]، قال أبو عمرو الشيباني: ((وقال أبو العباس محمد بن يزيد: وهذا ليس بغلط؛ لأنَّ ثمود يُقال لها عاد الآخرة، ويُقال لقوم هود عاد الأولى))[٢]، وقال أبو حيان: ((وقال المبرد: عادٌ الأخيرة هي ثمود، والدليل عليه قول زهير))[٣]، وأخذ بهذا الرأي الأصبهاني[٤]، وابن عصفور الإشبيلي[٥].

وذهب فريق آخر إلى أن زهيرًا أخطأ؛ لأن أحمر ثمود هو الذي عقر الناقة، فنزل العذاب بقومه، ومن هؤلاء الأصمعيُّ الذي أشار إليه السيرافي في نصه السابق[٦]، ووافقه ثعلب[٧]، ومنهم أبو جعفر النحاس –كما نقل عنه السيوطي – حيث قال: ((وقال أبو جعفر النحاس في شرح المعلقات: يريد كأحمر ثمود فغلط))[٨]، وأمَّا الثعالبي فصرّح بغلط زهير، لكنه غلطٌ من باب الوهم، فكأنَّه سمع بعاد وثمود، فنسب الأحمر إلى عاد على ما توهَّم، وهو من ثمود[٩]، ولم يوصله إلى درجة الخطأ والغلط،

(١) لم أجده في كتابَيْه (المقتضب) و(الكامل).
(٢) الشيباني (أبو عمرو)، شرح المعلقات التسع، ص ٢٠٢.
(٣) أبو حيان، البحر المحيط ١٦٦/٨.
(٤) الأصبهاني، إعراب القرآن ٢٩٧/١.
(٥) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ١٩٤.
(٦) يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب ١٣/٣.
(٧) يُنظر: ابن الشجري، الأمالي ٤٥٨/٢.
(٨) السيوطي، المزهر ٥٠٣/٢، ولم يُشر أبو جعفر النحاس إلى غلط زهير عند استشهاده بالبيت في كتابه إعراب القرآن ٢٨٠/٤ – ٢٨١.
(٩) يُنظر: أبو منصور الثعالبي، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ١٦١/١.

وإنما هو من باب الوهم، أو ربما يكون اختيارًا عن عمد لإقامة الوزن[١]. وقد خُطِّئ الأصمعي ومن تبعه في تخطئتهم لزهير والحكم عليه بالغلط[٢].

ومن العلماء مَن جوّز هذا الاستعمال، كالزجَّاج، فلم يحمله على الخطأ، ولا على الضرورة الشعرية، لأن زهيرًا استعمل لفظًا دارجًا عند العرب، فـ(أحمر عاد) جزءٌ من مَثَلٍ قالته العرب، وهو (أشأم من أحمر عاد)[٣]، وزهير نقله كما ورد عن العرب، فإن كان هناك خطأ فيُنسب إلى العرب لا إلى زهير[٤].

وهناك مَن ذهب إلى أنه من باب الضرورة الشعرية، فالشاعر لا يمكنه أن يضع (ثمود) في البيت لئلا ينكسر الوزن، ومن هؤلاء أبو القاسم بن سلام، إذ رأى أن وزن الشعر لم يمكّنه من (ثمود) فاضطر إلى (عاد)؛ ليستقيم الوزن، كما علّل له بعلة أخرى عن بعض النُّسَّاب؛ ليجيز ما قال، وهي أن ثمودَ من عاد، فالنسب إلى أحدهما يُغني عن الآخر[٥]، ووافقه في ذلك أبو عبيد البكري[٦].

إنَّ الضرورة الشعرية عند بعض العلماء لا تعفي الشاعر من الخطأ، فمحمد بن القاسم الأنباري قال: ((وإنما أراد: كأحمر ثمود، فاضطر الشعرُ إلى (عاد)، فقال على

(١) الجوهري، الصحاح (حمر) ٦٣٦/٢.

(٢) القزاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص ١٢٤.

(٣) قال الزمخشري: ((أشأمُ من أحمر عاد: هو قدار بن قديرة وهي أمه، وأبوه سالف، عقر ناقة صالح فهلكت بفعله ثمود)). المستقصَى في أمثال العرب ١٧٦/١. ويُنظر: البغدادي، خزانة الأدب ١٣/٣.

(٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٩٠/٥.

(٥) القاسم بن سلام، كتاب الأمثال، ص ٣٣٢.

(٦) البكري، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، ص ٤٥٩.

جهة الغلط))[1]، وربما هذا ما أراده المجاشعي حين ذكر أن هذا ليس من الغلط، لكنه يجري مجرى الغلط، وهو كثيرٌ في الشعر[2]، ونقل البغدادي عن الأعلم الشنتمري أنه ليس من الخطأ، وإنما هو من باب الاتساع والمجاز؛ لأن المعنيَّ معروف[3]، وذهب القرطبي قريبًا من هذا فجعله من باب الكناية، قال: ((يريد الحرب، فكنَّى عن ثمود بعاد))[4].

ويبدو – والله أعلم – أن زهيرًا لم يخطئ، فالضرورة الشعرية ألجأته إلى هذا، مع وضوح المعنى المراد وبيانه، والمجاز في العربية واسع، بالإضافة إلى ما ذكره بعض العلماء من أن ثمود من عاد، والنسب إلى أحدهما تسلسلي ولا بأس به.

ثم أتبع السيرافي بيتَ زهير ببيتٍ آخر خُطِّئ فيه أبو ذؤيب الهذليّ في المعنى أيضًا، وهو قوله[5]:

فَجَاءَ بِهَا ما شِئْتَ مِنْ لَطَمِيَّةٍ يَدُومُ الفُراتُ فَوقَهَا وَيَمُوجُ

فقال: ((فقال الأصمعي: هذا غلط، وذلك أنه ظنَّ اللؤلؤ يخرج من الماء العذب؛ لبُعده عن مواضع اللؤلؤ))[6]، ثم ذكر تصحيح بعض أهل اللغة لما قاله أبو ذؤيب، وأن الأصمعي هو المخطئ، معللين بأن الشاعر أبا ذؤيب من هذيل،

(١) أبو بكر الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال ص ٢٦٩.

(٢) المجاشعي، النكت في القرآن الكريم، ص ٣٨١.

(٣) يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب ١٣/٣. ولم يُشِر الشنتمري إلى شيء من هذا في كتابَيْه (النكت في تفسير كتاب سيبويه)، و(تحصيل عين الذهب).

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٩٧/٢٠.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ٥٧/١، وله في لسان العرب (فرت) ٢٠٧/١٠، و(لطم) ٢٨٥/١٢، وفيه (تدور البحار فوقها وتموج).

(٦) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١٩٢/٢.

ومساكنهم جبال مكة المكرمة المطلة على البحر الأحمر المملوء باللؤلؤ، فلن يفوته معرفة هذا المعنى، وأنه عَنَى بالفرات ما علا اللؤلؤة من الماء؛ لأن الفرات يطلق على أعلى المياه[١]. وتبع ابنُ قتيبة الأصمعيَّ في تغليط أبي ذؤيب[٢]، وقد ذكر في كتاب آخر رواية أخرى تنفي الغلط عنه، والرواية هي: (تدوم البحار)[٣]،كما خطَّأ أبا ذؤيب أيضًا كلٌّ من الزركشيُّ[٤]، وأبو هلال العسكري[٥]، وجعل السيوطي هذا البيت في حديثه عن أغلاط الشعراء، وقال: ((فجعل الدُّرَّ من الماء العذب، وإنما يكون في الماء المالح))[٦]. وأما ابن منظور فقد ذكر البيت في موضعين؛ كلّ منهما برواية، فذكره في الأولى برواية (يدوم الفرات)، ولا يُقصد بـ(الفرات) هنا الماء العذب، فقال: ((ليس هنالك فرات؛ لأن الدر لا يكون في الماء العذب، وإنما يكون في البحر))[٧]، وذكره في الرواية الثانية (تدور البحار)[٨]، ولا شاهد فيه هنا على خطأ أبي ذؤيب.

ويبدو – والله أعلم – أن أبا ذؤيب لم يُخْطِئ، فإما أن تكون الرواية الصحيحة هي (تدور البحار)، أو أنه ذكر (الفرات) مكان (البحار) كنايةً عن صفاء مائه؛ ليبدو جمال الدُّرِّ، يقول أبو هلال العسكري: ((لأنَّ الفرات لا يخطئه الصفاء

(١) يُنظر: السابق ١٩٢/٢.
(٢) ابن قتيبة، تأويل مشكل القران ١٧٦/١..
(٣) ابن قتيبة، الشعر والشعراء ٦٥٨/٢.
(٤) الزركشي، البرهان ٣/٣.
(٥) أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، ص ٩٥.
(٦) السيوطي، المزهر ٥٠٢/٢.
(٧) ابن منظور، لسان العرب (فرت) ٢٠٧/١٠.
(٨) السابق (لطم) ٢٨٥/١٢.

والحسن))[1]، وفي البلاغة والبيان يجوز التناوب في الضرورة الشعرية، فيُستعمل اللفظ لمعنى شيء لا يكون إلا لغيره.

المسألة السادسة: اتصال الضمير بـ(لولا)

ورد الضمير المتصل (الياء) متصلًا بـ(لولا) في شاهدٍ شعريّ، هو قول يزيد بن الحكم الثقفي[2]:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَولايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

قال السيرافي ناقلًا تخطئة المبرد للشاعر: ((وكان أبو العباس المبرد ينكر (لولاي) و(لولاك)، ويزعم أنه خطأ لم يأت عن ثقة، وأن الذي استغواهم بيت الثقفي، وأن قصيدته فيه خطأ كبير))[3].

التعليق:

وضع سيبويه قاعدة لهذا الضمير، وهو أنه إذا أضمر بعد (لولا) بالمتصل، فالضمير محله الجر، وإذا جاء بعدها ضمير منفصل أو اسم ظاهر، فالضمير محله الرفع، والاسم الظاهر مرفوع[4]، ولهذا قال ابن أبي الربيع: ((إنَّ (لولا) متى وقع بعدها الظاهر فلا يكون إلا مرفوعًا...، فإن كان مضمرًا، فيكون مخفوضًا ومرفوعًا...، فإذا كان مرفوعًا، فيكون مبتدأ والخبر محذوف...، فإذا كان مخفوضًا،

(١) كتاب الصناعتين، ص ٩٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم الثقفي في كتاب سيبويه ٣٧٤/٢، وشرح كتاب سيبويه، للرماني ٦٣٨/٣ والخصائص ٢٥٩/٢، وفيه (منزل) مكان (موطن)، وزيادة (بها) في نهاية الشطر الأول، وحذف الياء من (منهوي).

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٨٣/٩.

(٤) كتاب سيبويه ٣٧٣/٢.

فتكون (لولا) حرف جرّ))[١].

وقد خطَّأ المبرد الشاعر يزيد بن الحكم في بيته السابق، لأنه أدخل (لولا) على ضمير لا يكون إلا في محل نصب أو جرّ، وقاعدة النحويين تقتضي أن ما بعدها لا يكون إلا مرفوعًا، وقد حاول أن يستعمل المنطق في رده على المجيزين، فوقف عند قولَي الخليل ويونس: إن (لولا) تجر الضمير المتصل بعدها[٢]، وتساءل: ما الدليل على أن الكاف مجرورة لا منصوبة[٣]؟ وهو سؤال وجيه وجريء، فَلِمَ جَرّت (لولا) الضميرَ المتصل بعدها ولم تنصبه، مع أن الكاف والياء والهاء يجوز أن يأتي كلٌّ منها منصوبًا أو مجرورًا؟ ثم جزم أن مخالفيه يعرفون أن الذي قاله أجود[٤]، وقد أنكر عليه السيرافي هذا، فقال: ((وما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجلٍ من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب))[٥]، كما ردَّ ابنُ الأنباري على المبرد إنكاره هذا بأنه لا وَجْهَ له، وهو محجوجٌ بالسماع في شعر العرب ونثرها[٦].

وللنحويين في هذا الاتصال مذاهب، فالأخفش من البصريين يرى أن الضمير

(١) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٩٥/١.

(٢) قال سيبويه: ((هذا باب ما يكون مضمَراً فيه الاسم متحوّلًا عن حاله إذا أُظهر بعده الاسم وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ، وإذا أظهرت رُفع...، وهذا قول الخليل – رحمه الله ويونس)). كتاب سيبويه ٣٧٣/٢ – ٣٧٤.

(٣) المبرد، الكامل ١٢٧٧/٣.

(٤) السابق ١٢٧٨/٣.

(٥) السابق ٨٣/٩.

(٦) أبو البركات الأنباري، الإنصاف ٦٩٠/٢.

بعد (لولا) مرفوع وإن كان بلفظ ضمائر النصب والجر[١]، من باب استعارة المنصوب والمجرور للمرفوع، فيكون في موضع مبتدأ[٢]، وهو مذهب الكوفيين، فالفراء لا يمنع أن يكون ضمير جرّ، لكنه يرى أن الصواب أن يبقى الضمير المتصل بعد (لولا) مرفوعًا كالظاهر، ويُعلل هذا بأنَّه لا يتصل بها إلا المرفوع، والعرب استجازت ذلك؛ لأن الإعراب في الضمير غير ظاهر، لذا يمكن – عنده – أن توضع الضمائر (الكاف أو الياء أو الهاء) مكان (أنت)[٣]، وذهب الرماني هذا المذهب، فقال عن البيت: ((فهذا شاهدٌ في وقوع علامة المجرور موقع علامة المرفوع))[٤]، وأيَّد الهروي هذا، فهو يرى أن ضمير الجر استُعير للرفع هنا، كما يُستعار ضمير الرفع للجر في نحو: ما أنا كانت، ولا أنت كأنا[٥]. وعلل هذا الزمخشري بأن لـ(لولا) مع الضمير حالًا لا يكون مع الاسم الظاهر[٦]، لكنَّ سيبويه قبلهم جميعًا جعل هذا رديئًا، فقال: ((وزعم ناسٌ أن الياء في لولاي... في موضع رفع، جعلوا لولاي موافقة للجر...، وهذا وجهٌ رديء))[٧].

ويظهر – والله أعلم – أن مذهب الكوفيين والأخفش ومَن وافقهم جيدٌ، لأن القاعدة تقضي بأن الاسم بعد (لولا) مرفوع، بالإضافة إلى أن مجيء الضمائر المتصلة بعدها لغة فصيحة، وبذلك يمكن عدم حصر الياء والكاف والهاء بالنصب أو الجر وحسب، بل يمكن أن تكون ضمائر رفع في مثل هذا الشاهد وما يشبهه، وهو ما

(١) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٣٤٦/٢، والأنباري، الإنصاف ٦٨٧/٢.
(٢) يُنظر: ابن الشجري، الأمالي ٢٧٧/١.
(٣) الفراء، معاني القرآن ٢/ ٨٥.
(٤) الرماني، شرح كتاب سيبويه (رسالة دكتوراه. تح: العريفي) ٦٤٤/٣.
(٥) يُنظر: الهروي، الأزهية في علم الحروف، ص ١٧٢.
(٦) الزمخشري، المفصل، ص ١٣٤.
(٧) سيبويه، كتاب سيبويه ٣٧٦/٢.

يمكن أن يُقاس على قولهم: (ما أنا كأنت)، فقد جاء فيه الضمير (أنت) – وهو ضمير رفع في الأصل – في موضع جر، وربما يكون ما سبق هو ما جعل أبا البركات ابن الأنباري يؤيد الكوفيين في هذه المسألة في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) مع ما يظهر من هواه البصري الشديد.

الخاتمة

اللهَ أحمدُ وأشكرُ على إتمام هذا البحث، فبعد قراءة شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، وجَمْع ما فيه من نصوص صريحة بتخطئة الشعراء وتغليطهم، ودراستها؛ خلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات، هي:

١ – التخطئة والتغليط في شرح السيرافي لم تكن للشعراء في الشواهد الشعرية وحسب، بل لِلّغويين والنحويين في كثيرٍ من المسائل اللغوية والنحوية والصرفية.

٢ – تخطئة اللغويين وتغليطهم للشعراء لم تكن في الألفاظ وحسب، بل في المعنى أيضًا.

٣ – استعمالُ السيرافي مصطلحَي (الخطأ) و(الغلط) نصًّا في الشواهد الشعرية قليلٌ مقارنة بحجم الكتاب الكبير المملوء بالشواهد الشعرية.

٤ – بلغت الشواهد الشعرية التي وردت فيها التخطئة والتغليط سبعة أبيات، في ستّ مسائل، استعمل السيرافي فيها مصطلح (الخطأ) أربع مرات، بثلاثة ألفاظ (أخْطأَ – يُخْطِئ – خَطَأ)، ومصطلح (الغلط) ثلاث مرات، بلفظَين (غَلِطَ – غَلَطٌ).

٥ – لم تسلم أيّ مسألة من المسائل التي أشار فيها السيرافي إلى خطأ وغلط الشاعر من الخلاف بين النحويين بين تأييد هذا الخطأ والغلط أو إنكاره.

٦ – كانت الضرورة الشعرية حاضرة دائمًا لمن ينكر تخطئة الشعراء وتغليطهم، ويدافع عنهم.

٧ – بعض اللغويين – غير المخطِّئين والمغلّطين – لا يشترط أن يكون ما قاله الشاعر من باب الضرورة الشعرية، بل عدّه اختيارًا له من دون ضرورة.

٨ – اتضحت بعض الأحكام الغريبة للنحويين، كحكم ابن عصفور على (مثل)

في (مثلهم) بالبناء؛ لإضافتها إلى مبنيّ، وهو الضمير.

٩ – أوصي بدراسة ما صرّح به السيرافي من أخطاء اللغويين والنحويين وأغلاطهم (في غير الشعر)، وتصريحاته وردت في مواطن كثيرة تصلح رسالة علمية.

وصلّى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، والحمد لله في الأولين والآخرين.

المصادر والمراجع

الأخفش، معاني القرآن. تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

الأزهري (الشيخ خالد)، شرح التصريح على التوضيح. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

الأزهري (أبو منصور)، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي. تحقيق: د.عبدالمنعم طوعي بشناتي. ط١، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

الأصبهاني (إسماعيل بن محمد)، إعراب القرآن. قدمت له ووثقت نصوصه: د. فائزة بنت عمر المؤيد. ط١ (د.ن) ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.

الأنباري (أبو بكر):

الزاهر في معاني كلمات الناس. تحقيق: د. حاتم الضامن. ط٢، دار الشؤون الثقافية بوزارة الإعلام بغداد، ١٩٨٧م.

شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. تحقيق وتعليق: عبدالسلام هارون. ط٥، دار المعارف بمصر (د. ت).

الأنباري (أبو البركات):

أسرار العربية. تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية – صيدا، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م.

البغدادي (عبدالقادر)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون. ط٤، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

البكري (أبو عبيد)، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال. حققه وقدم له: د. إحسان

عباس، ود: عبدالمجيد عابدين. ط١، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة – بيروت، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.

الثعالبي، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب. تحقيق وشرح: إبراهيم صالح. ط١، دار البشائر– دمشق، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

الجرجاني (القاضي علي)، الوساطة بين المتنبي وخصومه. تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي. ط١، المكتبة العصرية – صيدا / بيروت ١٤١٧هـ /١٩٩٦م.

ابن جني:

الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي – بيروت (د. ت).

سر صناعة الإعراب. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وشاركه: أحمد رشدي شحاته عامر. ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

الجوهري، الصحاح. تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٢، دار العلم للملايين – بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

ابن الحاجب:

الإيضاح في شرح المفصل. تحقيق: د. إبراهيم محمد عبدالله، ط١، دار سعد الدين – دمشق، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م.

شرح الوافية نظم الكافية. دراسة وتحقيق: د. موسي بناي علوان العليلي. مطبعة الآداب – النجف (العراق)، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

الحموي (ياقوت)، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب). تحقيق: د. إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٣.

الحميري (نشوان) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري وآخرَين. ط١، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، ودار

الفكر (دمشق – سورية)١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

أبو حيان الأندلسي:

ارتشاف الضرب. تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة د. رمضان عبدالتواب، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨م.

البحر المحيط (تفسير). تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرِين، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

تذكرة النحاة. تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن. ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم – دمشق، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨م.

ابن خالويه، ليس في كلام العرب. تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار. ط٢ (د. ن) مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

الخليل بن أحمد، كتاب العين. تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال (د. ت).

ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه. تحقيق: د: محمد بدوي المختون، ود. رمضان عبدالتواب – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف بمصر، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي. تحقيق ودراسة: د. عياد بن عيد الثبيتي. ط١، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.

الرماني:

شرح كتاب سيبويه، تحقيق: محمد إبراهيم يوسف شيبة. رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤١٤ – ١٤١٥هـ.

شرح كتاب سيبويه، تحقيق: سيف بن عبدالرحمن العريفي. رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

معاني الحروف. حققه وعلق عليه: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي. ط٢، دار الشروق – القاهرة، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

ذو الرمّة، ديوانه. حققه وعلق عليه: د. عبدالقدوس أبو صالح. ط١، مؤسسة الإيمان – بيروت، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

ابن رشيق القيرواني، العمدة في صناعة الشعر ونقده. عُني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي. ط١، مطبعة السعادة – مصر ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م.

الزجَّاج، معاني القرآن وإعرابه. شرح وتحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي. ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

الزجَّاجي، اللامات. تحقيق: د. مازن المبارك.ط٢، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

الزركشي، البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط١، دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م.

الزمخشري:

شرح الفصيح. تحقيق: د. إبراهيم عبدالله الغامدي. معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ١٤١٧هـ.

المستقصى في أمثال العرب. بمراقبة الدكتور محمد عبدالمعين خان. ط١، دار المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن – الهند، ١٣٨١هـ / ١٩٦٢م.

المفصل في علم العربية. دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قدارة.ط١، دار عمار– عمّان، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

الزمَلْكاني، غاية المحصل في شرح المفصل (رسالة ماجستير). كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى – مكة المكرمة. إعداد: أسماء محمد صالح الحبيب. ١٤٢٤هـ

زهير بن أبي سلمى، ديوانه. اعتنى به وشرحه: حمدو طمَّاس. ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

أبو زيد الأنصاري، كتاب النوادر في اللغة. تحقيق: د. محمد عبدالقادر أحمد، ط١، دار الشروق – بيروت والقاهرة، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

السخاوي، سفر السعادة وسفير الإفادة. تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، وتقديم: د. شاكر الفحام، ط٢، دار صادر – بيروت، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥م.

ابن السرَّاج، الأصول في النحو. تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٨ هـ /١٩٨٨م.

ابن السكّيت، إصلاح المنطق. تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف – مصر (د. ت).

ابن سلام (القاسم)، كتاب الأمثال. حققه وعلق عليه: د. عبدالمجيد قطامش. ط١، دار المأمون للتراث – دمشق، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

سيبويه، كتاب سيبويه. تحقيق وشرح عبدالسلام هارون. ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

السهيلي، الأمالي. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، ٢٠٠٢م.

السيرافي (أبو سعيد):

شرح كتاب سيبويه تحقيق: مجموعة كبيرة من المحققين، دار الكتب والوثائق القومية –

القاهرة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م / ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.
ما يحتمل الشعر من الضرورة. تحقيق وتعليق: د. عوض القوزي. ط٢، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
ابن السيرافي (أبو محمد)، شرح أبيات سيبويه. تحقيق: د. محمد الريح هاشم، ط١، مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر – القاهرة، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
السيوطي:
الأشباه والنظائر في النحو. تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم. ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
الاقتراح في علم أصول النحو. قرأه وعلّق عليه: د. محمود سليمان ياقوت. دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.
المزهر في علوم اللغة وأنواعها. شرحه وضبطه وصححه: محمد أحمد جاد المولى بك، وعلي محمد البجاوي، ومحمد ابو الفضل إبراهيم، ط٣، مكتبة التراث – القاهرة (د. ت).
ابن الشجري، الأمالي. تحقيق: د. محمود الطناحي. ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤٢٣هـ / ١٩٩٢م.
الشماخ بن ضرار، ديوانه. حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي. دار المعارف بمصر (د. ت).
الشنتمري (الأعلم)، تحصيل عين الذهب. تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٥هـ /١٩٩٤م.
الشيباني (أبو عمرو):
الجيم. تحقيق: الأستاذ عبدالكريم الغرباوي. مراجعة الأستاذ عبدالحميد حسن. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

شرح المعلقات التسع. شرح وتعليق: عبدالمجيد هَمُّو. ط١، مؤسسة الأعلى للمطبوعات – بيروت، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

العسكري (أبو هلال)،كتاب الصناعتين – الكتابة والشعر. تحقيق: محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. ط١، دار إحياء الكتب العلمية – القاهرة، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.

ابن عصفور الإشبيلي:

ضرائر الشعر. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط١، دار الأندلس – القاهرة، ١٩٨٠م.

المقرب. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري. ط١، (د. ن) ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. ط٢٠، دار التراث – القاهرة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: غازي مختار طليمات. ط١، دار الفكر – دمشق، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

عمرو بن أحمر، ديوانه. تحقيق: د. حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (د. ت).

ابن فارس:

الصاحبي في فقه اللغة العربية. حققه وضبط نصوصه: د. فاروق عمر الطباع. ط١، مكتبة المعارف – بيروت ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط١، دار الفكر – دمشق، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

الفارسي (أبو علي):

التعليقة على كتاب سيبويه. تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، مكتبة الأمانة

– القاهرة، ومطابع الحسني – الرياض، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م – ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦م.

الحجة في علل القراءات السبع. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرَين، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.

المسائل الشيرازيات. حققه: د. حسن بن محمود هنداوي. ط١، كنوز إشبيليا – الرياض، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

المسائل العسكرية. تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، مطبعة المدني – القاهرة، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢م.

المسائل المشكلة (البغداديات)، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – العراق (د. ت).

الفراء، معاني القرآن. تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط٣، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

الفرزدق، ديوانه. شرحه وضبطه: علي فاعور. ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

ابن قتيبة:

تأويل مشكل القران. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية – بيروت (د. ت).

الشعر والشعراء. تحقيق: أحمد محمد شاكر. دار المعارف بمصر (د.ت).

القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (تفسير). تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وشاركه في التحقيق مجموعة من المحققين. ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

القزاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة. حققه وقدم له وصنع فهارسه: د. رمضان

عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي. دار العروبة - الكويت (د. ت).
كُثيّر عزة، ديوانه. جمعه وشرحه: د. إحسان عباس. دار الثقافة – بيروت، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.
ابن مالك:
شرح التسهيل. تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر – الجيزة، ١٤١٠ هـ /١٩٩٠م.
شرح الكافية الشافية. حققه وقدم له: د. عبدالمنعم أحمد هريدي. ط١، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
المبرد:
الكامل في اللغة والأدب. حققه وعلق عليه: د. محمد أحمد الدالي. ط٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
المقتضب. تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت (د. ت).
المجاشعي، النكت في القرآن الكريم. دراسة وتحقيق: د. عبدالله عبدالقادر الطويل. ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
المرادي (الحسن)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. شرح وتحقيق: د. عبدالرحمن علي سليمان. ط١، دار الفكر العربي – القاهرة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
ابن معطي، الفصول الخمسون. تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي. عيسى البابي الحلبي وشركاه (د. ت).
ابن منظور، لسان العرب. اعتنى به: أمين عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي. ط٣، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
النحاس (أبو جعفر):

إعراب القرآن. تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨م

صناعة الكُتَّاب. تحقيق: د. بدر أحمد ضيف. ط١، دار العلوم العربية – بيروت، ١٤١٢٠هـ / ١٩٩٠م.

الهذليون، ديوان الهذليين. تحقيق: أحمد الزين ومحمود أبو الوفاء. الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب).

الهروي (أبو الحسن ضياء الدين)، الأزهية في علم الحروف. تحقيق: عبدالمعين الملوحي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

الهروي (أبو سهل)، إسفار الفصيح. تحقيق: د. أحمد بن سعيد بن محمد قشاش. ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٠ هـ.

ابن هشام الأنصاري:

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. المكتبة العصرية – صيدا/بيروت (د. ت).

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق وشرح: د. عبداللطيف الخطيب. ط١، المجلس الوطني للثقافة – الكويت، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

الهمداني، عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب. حققه وعلق عليه: عبدالله كنون. ط٢، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

ابن ولاد (أبو العباس)، الانتصار لسيبويه على المبرد. تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦م.

ابن يعيش، شرح المفصل. صُحِّح وعُلِّق عليه بمعرفة مشيخة الأزهر. إدارة الطبعة المنيرية – القاهرة (د. ت).

Bibliography

Al-Akhfash, Maani Al Qur'an. Investigation: Dr. Hoda Mahmoud Qara'a, 1st Edition, Al-Khanji Library - Cairo, 1410 AH / 1990 AD.

Al-Azhari (Khaled) Sharh altasreeh. Investigation: Muhammad Basil Oyoun Al-Soud. I 1, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut, 1421 AH / 2000 AD.

Al-Anbari (Abu Bakr Muhammad bin Al-Qasim):

Al Zahir. Investigation: Dr. Hatim Daman. I 2, Cultural Affairs House, Ministry of Information, Baghdad, 1987 AD.

Sharh alqasaed. Investigation and commentary: Abdul Salam Haroun. 5th Edition, Dar Almaaref in Egypt.

Al-Anbari (Abu Al-Barakat):

Asrar Alrabiyya. Investigation: Muhammad Bahja Al-Bitar, Publications of the Arabic Language Academy in Damascus.

Alinsaf: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Al-Mataba al-Asriyya - Saida, 1407 AH / 1987 AD.

Al-Baghdadi, Khizanat Aladab fi Lisan Al Arab. Investigation and explanation: Abdul Salam Muhammad Haroun. 4th Edition, Al-Khanji Library - Cairo, 1418 AH / 1997 AD.

Al-Bakri (Abu Obeid), Fasl Almaqal. Achieved and presented: Dr. Ihsan Abbas, and Dr.: Abdul Majeed Abdeen. I 1, Dar Al-Amana and Al-Resala Foundation - Beirut, 1391 AH / 1971 AD.

Al-Thalabi, Thimar Alquloub. Investigation and explanation: Ibrahim Saleh. I 1, Dar Al-Bashaer - Damascus, 1414 AH / 1994 AD.

Ibn Jinni:

Alkhsaes. investigation: Muhammad Ali Al-Najjar, Dar Al-Kitab Al-Arabi - Beirut.

Sirr senaat alerab. Investigation: Muhammad Hassan Muhammad Hassan Ismail, and shared by: Ahmad Rushdi Shehata Amer. I 1, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut, 1421 AH / 2000 AD.

Al-jouhari, Al-Sihah. Investigation: Ahmed Abdel Ghafour Attar, 2nd Edition, Dar Al-Ilm lilmalayeen - Beirut, 1399 AH / 1979 AD.

Ibn Al-Hajeb:

Alidah fi sharh almufassal. Investigation: Dr. Ibrahim Muhammad Abdullah, 1st Edition, Dar Saad Eddin - Damascus, 1425 AH / 2005 AD.

Sharh alwafiyah. Study and investigation: Dr. Musa Bnai Alwan Al-

Alili. Al-Adaab Edition - Najaf (Iraq), 1400 AH / 1980 AD.
Al-Hamawi (Yaqout), Mojam alodabaa. Investigation: Dr. Ihsan Abbas, 1st Edition, Dar al-Gharb al-Islami - Beirut, 1993.
Al-Himyari (Nashwan). Shams aloloum. Investigation: Dr. Hussein bin Abdullah Al-Omari and others. I 1, Dar Al-Fikr almuaasir (Beirut - Lebanon), and Dar Al-Fikr (Damascus - Syria) 1420 AH / 1999 AD.
Abu Hayyan Al-Andalusi:
Irteshaf aladharab. Investigation: Dr. Rajab Othman Muhammad, 1st Edition, Al-Khanji Library - Cairo, 1418 AH / 1998 AD.
Albahr almuheet (tafseer). Investigation: Sheikh Adel Ahmed Abdel Mawjoud and others, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmia - Beirut, 1413 AH - 1993 AD.
Altadyeel waltakmeel. Investigation: Dr. Hassan Hindawi, 1st Edition, Dar Al-Qalam - Damascus, 1419 AH / 1998 AD.
Ibn Khalawayh. Laysa fi kalam alrabs. Investigation: Ahmed Abdel Ghafour Attar. 2nd Edition. Makkah Al-Mukarramah, 1399AH/1979AD.
Al-Khalil bin Ahmed, Kitab alain. Investigation: Dr. Mehdi Makhzoumi and d. Ibrahim Al-Samarrai, Dar Al-Hilal.
Ibn Durustuwayh, Tsheeh Al-Faseeh. Investigation: Dr. Muhammad Badawi Al-Mukhton, and Dr. Ramadan Abdel-Tawab - Supreme Council for Islamic Affairs at the Ministry of Awqaf in Egypt, 1425 AH / 2004 AD.
Ibn Abi Al-Rabee', Al-Basit fi Sharh jumal Al-Zajjaji. Investigation and study: Dr. Ayyad bin Eid Al-Thubaiti. 1th Edition, Dar al-Gharb al-Islami - Beirut, 1407 AH / 1986 AD.
Al-Rummani, Maani alhurouf. Achieved and commented on: Dr. Abdel Fattah Ismail Shalaby. 2nd Edition, Dar Al-Shorouk, Cairo, 1401 AH / 1981 AD.
Dhou al-Rumma, Aldiwan. Achieved and commented on: Dr. Abdul Quddus Abu Saleh. 1th Edition, Al-Iman Foundation - Beirut, 1402 AH / 1982 AD.
Al-Zajjaj, Maani alquran. Explanation and investigation: Dr. Abdul Jalil Abdo Shalaby. 1th Edition, Alam alkutub - Beirut, 1408 AH / 1988 AD.
Al-Zjjaji. Allamat. Investigation: Dr. Mazen Al-Mubarak, 2nd Edition Dar Al-Fikr - Damascus, 1405 AH / 1985 AD.
Al-Zerkshi, Alburgan fi oloum al Qur'an. Investigation: Muhammad

Abu Al-Fadl Ibrahim. I 1, Dar ihyaa alkutub alarabeyya. 1376 AH / 1957 AD.

Al- Zamakhshari:

Sharh alfaseeh. Investigation: Dr. Ibrahim Abdullah Al-Ghamdi. Institute of Scientific Research at Umm Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah 1417 AH.

Almustaqsa fi amthal al Arab. Under the supervision of Dr. Muhammad Abdul Moeen Khan. I 1, Dar al-Maarif al-Othmaniah, Hyderabad, al Dekin - India, 1381 AH / 1962 AD.

Almufassal. Study and investigation: Dr. Fakhr Saleh Qadara. 1, Dar Ammar - Amman, 1425 AH / 2004 AD.

Al-Zamelkani, Ghayat aluhassel (Master's thesis). College of Arabic Language, Umm Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah. Prepared by: Asmaa Muhammad Salih Al-Habib. 1424 AH

Zuhair bin Abi Salma. Al-Diwan, care and explained it: Hamdo Tammas. 2nd Edition, Dar Al Marefa, Beirut, 1426 AH / 2005 AD.

Abu Zaid Al-Ansari, alnawadir fi allugha. Investigation: Dr. Muhammad Abdul Qadir Ahmad, 1st Edition, Dar Al-Shorouk - Beirut and Cairo, 1401 AH / 1981 AD.

Al-Sakhawi, Safeer alsaadah. Investigation: Dr. Muhammad Ahmed Al-Dali, and presented by: Dr. Shaker Al-Faham, 2nd Edition, Dar Sader - Beirut, 1415 AH / 1995 AD.

Ibn Al-Sarraj, Alosool fi alnaho. Investigation: Dr. Abdul-Hussein Al-Fatli, 3rd Edition, Al-Resala Foundation - Beirut, 1408 AH / 1988 AD.

Ibn Sekkeet, Islah almanteq. Investigation: Ahmed Mohamed Shaker and Abdel Salam Mohamed Haroun, Dar Al Maaref - Egypt.

Ibn Sallam (Al-Qasim), Kitab alamthal. Achieved and commented on: Dr. Abdul Majeed Qatamesh. I 1, Dar Al-Mamoun - Damascus, 1400 AH / 1980 AD.

Sibawayh, Kitab Sibawayh. Investigation and explanation by Abdel Salam Haroun. 3rd Edition, Al-Khanji Library, Cairo, 1408 AH / 1988 AD.

Ibn Seedah, Almuhkam. Investigation: Dr. Abd al-Hamid Hindawi, Edition 1, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut, 1421 AH - 2000 AD.

Al-Suhaili, Al-Amali. Investigation: Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna. Almaktabh Al-Azhareyah - Cairo, 2002 AD.

Al- Serafi (Abu Saeed):

Sharh kitab Sibawayh: Investigation: A Large Group of Investigators,

House of National Books and Documents - Cairo, 1427 AH - 2006 AD / 1434 AH - 2013 AD.

Mayahtamel alshir men aldharourah. Investigation and commentary: Dr. Awad Al-Qouzi. 2nd Edition, 1412 AH / 1991 AD.

Ibn al-Sirafi (Abu Muhammad), Sharh abyat Sibawayh. Investigation: Dr. Muhammad Al-rayeh Hashem, 1st Edition, Dar Al-Fikr - Cairo, 1394 AH / 1974 AD.

Al-Suyuti:

Alashbah walnadhaer. Investigation: Dr. Abdel Aal Salem Makram. I 1, Al-Resala Foundation - Beirut, 1406 AH / 1985 AD.

Aleqtirag. Read and comment on it: Dr. Mahmoud Suleiman Yaqout. Dar amarefa aljameyah - Alexandria, 1426 AH / 2006 AD.

Al-Muzhir, explained, controlled and corrected: Muhammad Ahmed Gad Al-Mawla Bey, Ali Muhammad Al-Bajawi, and Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, 3rd edition, Al-Turath Library - Cairo (Dr. T.).

Ibn Al-Shajari, Al-Amali. Investigation: Dr. Mahmoud El-Tanahi. I 1, Al-Khanji Library - Cairo, 1423 AH / 1992 AD.

Al-Shammakh bin Dirar, Aldiwan. Edited and explained by: Salah Al-Din Al-Hadi. Dar almaarif in Egypt (D.T).

Al-Shantamari (Aaalam), Tahseel ain aldahab. Investigation: Dr. Zuhair Abdel Mohsen Sultan, 2nd Edition, Al-Resala Foundation - Beirut, 1415 AH / 1994 AD.

Al-Shaibani (Abu Amr):

Aljeem. Investigation: Abdul Karim Al-Gharbawi. Review of Professor Abdel Hamid Hassan. The General Authority for Amiri Press Affairs - Cairo, 1395AH/1975AD.

Sharh alqasaed altesea. Explanation and commentary: Abdul Majeed Hammo. 1st Edition, Alala Publications - Beirut, 1422 AH / 2001 AD.

Askari (Abu Hilal): Kitab alsenaatain. Investigation: Muhammad Ali Al-Bajawi and Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim. I 1, Dar Revival of Scientific Books - Cairo, 1371 AH / 1952 AD.

Ibn Asfour Al-Ishbili:

Dharaer alsher. Investigation: Mr. Alsayed Ibrahim Muhammad. I 1, Dar Al-Andalus - Cairo, 1980 AD.

Almukarrab. Investigation: Ahmed Abdel-Sattar Al-Jawari and Abdullah Al-Jubouri.1, 1392 AH/1972 AD.

Ibn Aqil, Sharh Alfiyat Ibn Malik. Achieving Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid. 20th Edition, Dar Al-Turath - Cairo, 1400 AH /

1980 AD.
Al-Okbari, Al-Lubab. Investigation: Ghazi Mukhtar Tulaymat. I 1, Dar Al-Fikr - Damascus, 1416 AH / 1995 AD.
Amr bin Ahmar, Aldiwan. Investigation: Dr. Hussein Atwan. Publications of the Academy of the Arabic Language in Damascus.
Al-Farsi (Abu Ali):
Ataleeqah. Investigation: Dr. Awad bin Hamad Al-Quzi, 1st Edition, Al-Amana Library - Cairo, and Al-Hasani Edition - Riyadh, 1410 AH / 1990 AD - 1416 AH / 1996 AD.
Alujjah. Investigation: Sheikh Adel Ahmed Abdel Mawgod and others, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmia - Beirut, 1428 AH - 2007 AD.
Almasael Shirazeyat. Achieved by: Dr. Hassan bin Mahmoud Hindawi. I 1, Kunouz Ishbeelya - Riyadh, 1424 AH / 2004 AD.
Almasael alaskareyah. Investigation: Dr. Muhammad Al-Shater Ahmad Muhammad Ahmad, 1st Edition, Al-Madani Edition - Cairo, 1403 AH / 1982 AD.
Almasael almushkilah (Al-Baghdadiyat), Study and Investigation: Salah Al-Din Abdullah Al-Sinkawi. Ministry of Endowments and Religious Affairs - Iraq (Dr. T).
Alfarra. Maani al- Qur'an. Investigation: Muhammad Ali Al-Najjar and Ahmed Youssef Najati, 3rd Edition, Alam alkutub - Beirut, 1403 AH / 1983 AD.
Al-Farazdaq, Aldiwan. Explanation and regulation: Ali Faour. I 1, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1407 AH / 1987 AD.
Ibn Qutaybah:
Taweel mushkil al- Qur'an. Investigation: Ibrahim Shams Al-Din. Dar alkutub alaelmeyah – Beirut.
Alsher walshuara. Investigation: Ahmed Mohamed Shaker. Dar almaarif in Egypt.
Al-Qurtubi, Aljamea liahkam al- Qur'an (tafseer). Investigation: Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, and a group of investigators participated in the investigation. I 1, Al-Resala Foundation - Beirut, 1427 AH / 2006 AD.
Al-Qazzaz Al-Qayrawani, Mayajooz leshaer fi aldharourah. Investigation: dr. Ramadan Abdel Tawab, and Dr. Salahuddin Hadi. Dar Al Orouba - Kuwait.
Kuthayer Azza, Aldiwan. Collected and explained by: Dr. Ehsan

Abbas. Dar althaqafh - Beirut, 1391 AH / 1971 AD.

Ibn Malik:

Sharh altasheel. Investigation: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, Dr. Muhammad Badawi Al-Mukhton, 1st Edition, Dar Hajar - Giza, 1410 AH / 1990 AD.

Sharh alkafeyah alshafeyah. Achieved and presented to him: Dr. Abdel Moneim Ahmed Haridy. 1st Edition , Scientific Research Center at Umm Al-Qura University - Makkah, 1402 AH / 1982 AD.

Almubarred:

Alkamil fi allugha waladab. Achieved and commented on: Dr. Mohammed Ahmed Al-Dali. I 2, Al-Resala Foundation - Beirut, 1418 AH / 1997 AD.

Almuqtadhab. Investigation: Muhammad Abdul-Khaliq Udayma, Alam alkutub - Beirut.

Al-Mujashei, Alnukat fi Qur'an. Study and investigation: Dr. Abdullah Abdul Qadir Al-Taweel. I 1, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut, 1428 AH / 2007 AD.

Al-Muradi (Al-Hassan), Tawdeeh almaqased. Explanation and investigation: Dr. Abdul Rahman Ali Suleiman. I 1, Dar al-Fikr al-Arabi - Cairo, 1422 AH / 2001 AD.

Ibn Muti, Alfusoul alkhamsoun. Investigation and study: Dr. Mahmoud Mohamed El-Tanahi. Issa Al-Babi Al-Halabi & Co.

Ibn Manthour, Lisan Al Arab. Take care of him: Amin Abdel Wahhab and Muhammad Al-Sadiq Al-Obaidi. 3rd Edition, dar ihya alturath - Beirut, 1419 AH / 1999 AD.

Al-Nahhas (Abu Jaafar):

Erab al- Qur'an. Investigation: Dr. Zuhair Ghazi Zahid, 3rd Edition, Alam alkutub - Beirut, 1409 AH / 1988 AD

Senaat alkuttan. Investigation: Dr. Bader Ahmed Deif. 1st Edition, Dar Al Uloom Al Arabiya - Beirut, 14120 AH / 1990 AD.

Al-Huthaliyoun, Diwan Al-Huthliyeen. Investigation: Ahmed Al-Zein and Mahmoud Abu Al-Wafa. National House of Printing and Publishing - Cairo, 1385 AH / 1965 AD.

Al-Harawi (Abu Al-Hassan Dia Al-Din), Alazheyyah. Investigated by: Abdul Moeen Al-Malouhi. Publications of the Arabic Language Academy in Damascus 1413 AH / 1993 AD.

Al-Harawi (Abu Sahl), Isfar Al-Fasih. Investigation: Dr. Ahmed bin Saeed bin Mohammed Qashash. i 1, Deanship of Scientific

Research at the Islamic University of Madinah, 1420 AH.
Al-Azhari (Abu Mansour) Al-Zahir fi ghareeb alfzdh Al-Shafi'i. Investigation: Dr. Abdel Moneim Tawi Bashnati. I 1, Dar Al-Bashaer Al-Islamiyyah - Beirut, 1419 AH / 1998 AD.
Ibn Hisham Al-Ansari:
Aoudah almasalik. Investigation: Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid. Almaktabah alasreyah - Saida / Beirut.
Mughni Al-Labib. Investigation and explanation: Dr. Abdul Latif Al-Khatib. I 1, The National Council for Culture - Kuwait, 1421 AH / 2000 AD.
Al-Hamdani, ujalat almubtadi. Edited and commented on by: Abdullah Kanon. 2nd Edition , General Authority for Amiri Edition Affairs - Cairo, 1393 AH / 1973 AD.
Ibn Wallad (Abu Al-Abbas), Alintesar le Sibawayh ala Al-Mubarrad. Investigation: Dr. Zuhair Abdel Mohsen Sultan, 1st Edition, Al-Resala Foundation - Beirut, 1416 AH - 1996 AD.
Ibn Yaeish, Sharh almufassal. Almuneereyah Edition - Cairo (Dr. T).